الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العلي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945-قالمة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

سياسة الإمبراطورية الفرنسية الثانية تجاه الجزائر المستعمرة 1848-1870م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- لوصيف أحلام
- زغدودي نور الهدى

الأستاذ المشرف:

د. قرين عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
غربي الحواس	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	8ماي 1945-قالمة-
قرين عبد الكريم	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا	8ماي 1945-قالمة-
فركوس ياسر	أستاذ محاضر-أ-	ممتحنا	8ماي 1945-قالمة-

السنة الجامعية: 2024-2025/1445-1446هـ

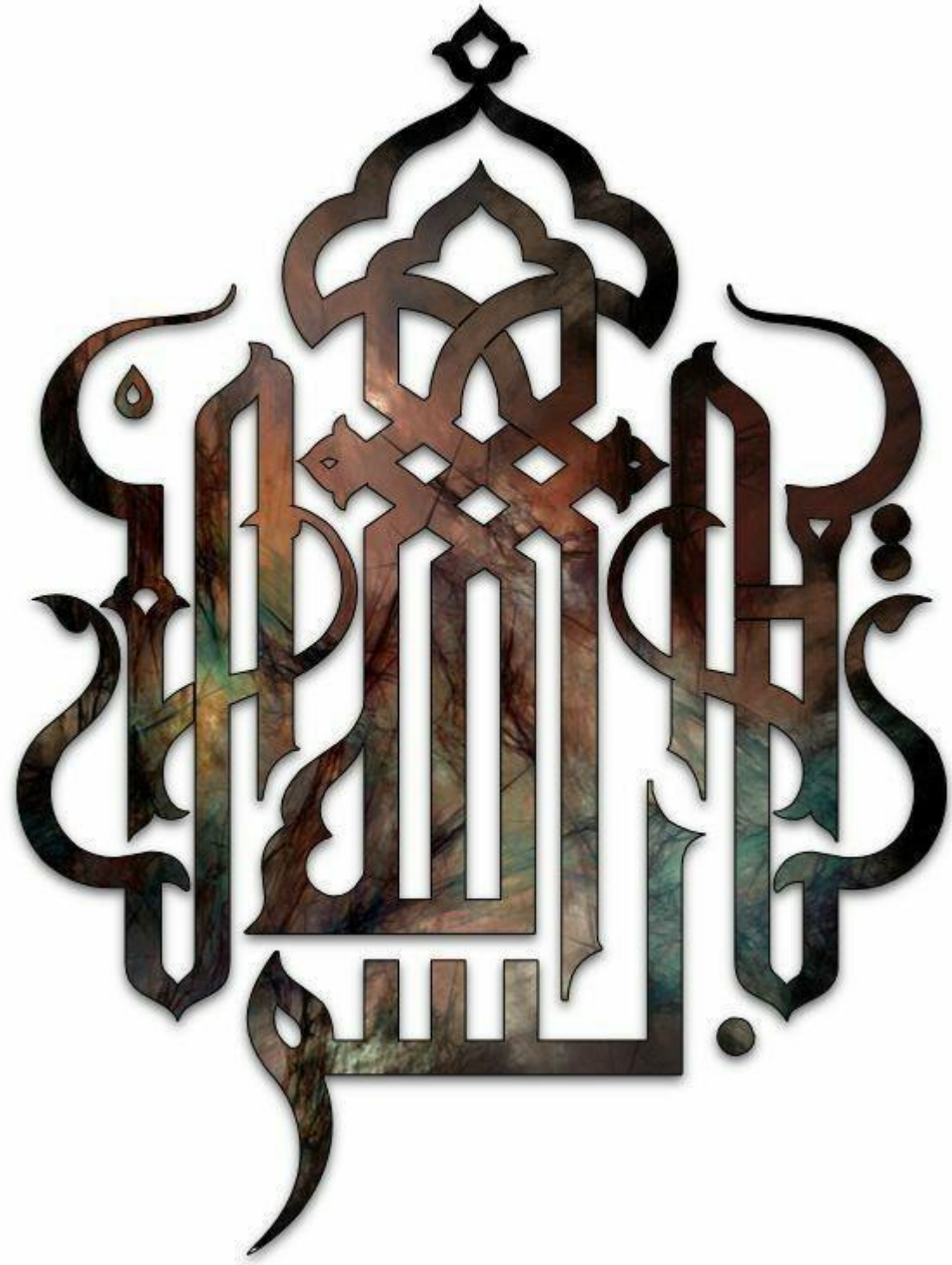

شكر وعرفان

قال الله تعالى: << لئن شكرتم لأزيدنكم >>

الحمد لله المتوحد في الجلال بكمال الجمال تعظيما وتكبيرا، المتفرد بتصريف الأمور على التفصيل والإجمال تقديرا وتدبيرا.

نحمد الله العلي القدير ونثني عليه الثناء كله بفضله وتوفيقه تم إنجاز هذا العمل، ونصلي ونسلم على قرة أعيننا حبيبنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد عرفانا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر والثناء

الى من كان قدوة لنا في هذا البحث العلمي،

الى الذي أنار بنصائحه الثمينة ومعارفه القيمة

فكان خير ناصح وموجه الى الدكتور الفاضل

" قرين عبد الكريم ".

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بجزيل الشكر الى لجنة المناقشة التي تبنت مسؤولية هذه المذكرة، كما نتقدم بالشكر والامتنان الى كل أساتذة قسم التاريخ، والى كل من قدم لنا يد العون.

2025

إهداء

إلى من كانت دعواتهم تسبق خُطآي،

إلى من وهبوني الحب بلا شرط، والعطاء بلا انتظار،

إلى من حملوني على أكتافهم قبل أن أحمل شهادتي، إلى عائلتي النبيلة،

... أبي، أمي، إخوتي

.أنتم النبض الحقيقي لكل إنجاز، وأنتم النور الذي أضاء طريقي حتى وصلت

وإلى من غرسوا في نفسي قيمة العلم، إلى من علموني أن الفكر لا يقاس بدرجات، بل بأثره، إلى أساتذتي الكرام،

.لكم أزكى عبارات الامتنان، فبكم ارتقيت، وبنور علمكم أضاء مستقبلي

وإلى أصدقائي وأحبتي،

من رافقوني بحب، وساندوني بصدق، وكانوا زاد الرحلة ورفاق الدرب،

.أهديكم هذا الإنجاز، فلكم في قلبي مكان لا يُنافس

هذا التخرج ليس نهاية الطريق، بل هو إمتداد لحلم بدأ بكم،

..... ومازال في القلب يكبر

فلكم جميعاً أهدي هذا النجاح، عرفانا ووفاءً ومحبة.

أحلام

الإهداء

الى كل من عشق العلم وقدس طلبه واتخذ دروبه منهجا وعنوانا.

الى نبع الحنان الصادق الذي لا ينقطع بالانقطاع الحياة: ...أمي..

الى رمز التضحية والفداء والعطاء: ..أبي..

الى الجوهرتين الغاليتين:

أختي "نور الهناء " وأختي "دعاء"

الى السيد الفاضل الكريم الطيب:

أستاذي " عبد الكريم قرين"

أستاذتي «مريم صورية " مخالفة فاطمة الزهراء"

الى من رافقتني وشاركتني هذا البحث خطوة وخطوة " لوصيف أحلام"

الى كل من وقف أمامي يعلمني ويلقنني، له أفضل التحية وجل التقدير

الى كل من شجعني ساندني له أسمى عبارات الشكر.

الى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي.

نور الهدى

قائمة المختصرات:

المختصر	دلالته
ت	توفي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تصح	تصحيح
مرا	مراجعة
د ط	دون طبعة
د ت	دون تاريخ
ع	عدد
د د ن	دون دار نشر
د ب	دون بلد
م	التاريخ الميلادي
ه	التاريخ الهجري
ج	الجزء
مج	مجلد
ص	صفحة

المقدمة

مقدمة:

لم يكن الغزو الفرنسي للجزائر حدثًا عشوائيًا أو وليد لحظة عابرة، بل كان نتيجة لتخطيط طويل الأمد تعود جذوره إلى القرن السادس عشر. فقد شكل احتلال الجزائر خطوة استراتيجية في سبيل تحقيق الطموحات التوسعية لفرنسا، التي كانت تسعى إلى بناء إمبراطورية واسعة تمتد من سواحل البحر الأحمر شرقًا حتى ضفاف المحيط الأطلسي غربًا. وما إن دخلت القوات الفرنسية أرض الجزائر، حتى شرعت في تطبيق مختلف السياسات الاستعمارية لإحكام سيطرتها على البلاد.

شكّلت الفترة الممتدة من عام 1848 إلى 1870 مرحلة محورية في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر، إذ تزامنت مع قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية بقيادة نابليون الثالث، الذي حاول رسم سياسة استعمارية متميزة عن سابقيه. فبعد إعلان الجزائر "أراضٍ فرنسية" سنة 1848، تحولت الإدارة الاستعمارية من مجرد سلطة عسكرية إلى نظام إداري وسياسي أكثر تنظيماً، ساعية إلى دمج الجزائر في الكيان الفرنسي، مع تكريس الهيمنة الأوروبية على مختلف الأصعدة. وقد تميزت هذه المرحلة بمزيج من السياسات القمعية والتوسعية من جهة، ومحاولات استيعاب بعض الفئات الجزائرية ضمن المنظومة الاستعمارية من جهة أخرى. وسرعان ما اتضح أن المشروع الإمبراطوري لم يكن يسعى إلى تحقيق العدالة أو الإدماج الفعلي، بل كان يهدف أساساً إلى تثبيت السيطرة الفرنسية وتعميق الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

1 .**أهمية الفترة التاريخية المدروسة:** الفترة الممتدة من 1848 إلى 1870 تُمثل مرحلة مفصلية في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، حيث تزامنت مع حكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية بقيادة نابليون الثالث. وقد شهدت هذه المرحلة تحولات في

طبيعة السياسات الاستعمارية، من الطابع العسكري الصرف إلى محاولات "إدماج" محدودة ومشاريع استعمارية ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

2 .**قلة الدراسات المتخصصة في هذه المرحلة:** بالمقارنة مع مراحل أخرى من الاستعمار الفرنسي، كالفترة الجمهورية الثالثة أو الرابعة، فإن فترة الإمبراطورية الثانية لم تحظَ بالقدر الكافي من التحليل الأكاديمي، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المطبقة في الجزائر، ما يجعل البحث فيها مساهمة علمية مهمة.

3 .**رغبة في فهم جذور السياسات الاستعمارية طويلة المدى:** هذه المرحلة شهدت بدايات تكريس نظام الأرض المصادرة، والاستيطان الأوروبي المكثف، ومحاولات طمس الهوية الثقافية والدينية للسكان الأصليين. لذلك فإن دراسة هذه المرحلة تساعد على فهم الأسس التي بُنيت عليها السياسة الاستعمارية لاحقاً.

4 .**الربط بين التاريخ المحلي والظرفية العالمية:** من خلال دراسة سياسة فرنسا في الجزائر خلال هذه الحقبة، يمكن الربط بين الديناميكيات المحلية (الجزائرية) والتحولات التي كانت تعيشها أوروبا في ظل صعود الإمبراطوريات، ما يثري الفهم التاريخي الشامل لتلك الفترة.

5. **البُعد الوطني والهوية:** كجزائرية (أو باحث مهتم بالتاريخ الجزائري)، يمثل هذا الموضوع جزءاً من التاريخ الوطني الذي يستحق الدراسة والتحليل لفهم ما تعرض له الشعب الجزائري من سياسات قمعية واستيطانية، وكيف واجهها.

كما تمت دراسة البحث من خلال معالجة الإشكالية التالية:

شهدت الجزائر خلال فترة الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1848–1870) تكثيفًا للسياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا، والتي تميزت بفرض الهيمنة العسكرية، ونزع الأراضي، ومحاولة إدماج السكان في منظومة استعمارية ذات طابع استيطاني. غير أن هذه السياسات ووجهت بمقاومات شعبية متكررة ورفض واسع من طرف الجزائريين.

فإلى أي مدى عبّرت السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال هذه الفترة عن طموحات استيطانية توسعية؟ وكيف أثرت هذه السياسات على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجزائر؟

ولقد شملت حدود دراستنا لهذا البحث من قيام الإمبراطورية الثانية 1848إلى غاية أوائل سبتمبر 1870 سقوط الإمبراطورية الثانية.

ولدراسة هذا الموضوع اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي والذي يظهر في سياق عرض لمختلف الوقائع التاريخية وسردها حيث يرتكز على وصف سياسة فرنسا خلال هذا العهد.

أما المنهج التحليلي فيظهر حسب ما تقتضيه منهجية دراسة عناصر هذا الموضوع وفي الأخير متعة البحث تكمل في صعوبته ومن اهم الصعوبات التي واجهتنا:

- ضيق الوقت فكان من الصعب علينا الإحاطة بجميع جوانب البحث لان البحث في مادة التاريخ يقتضي على الباحث عملية سرد طويلة ودقة وتريث من اجل استيعاب الموضوع وإزاحة الغموض
- توفر العديد من المراجع باللغة الفرنسية لكن عدم تمكني من إتقان هذه اللغة بصفة جيدة منعني من اطلاع عليها بدرجة كبيرة.

ولإنجاز بحثنا اعتمدنا خطة البحث التالية :

اعتمدنا في الفصل الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 .1850 المبحث الأول: السياسة العقارية في الجزائر 1830.1848 السياسة الاجتماعية والثقافية الفرنسية 1830.1848 المبحث الثالث: الأساليب الإدارية الفرنسية 1830. 1848 المبحث الرابع: ردود الشعب الجزائري أما الفصل الثاني تحدثنا على :النظام الإداري في عهد الإمبراطورية الثانية المبحث الأول :التنظيمات الإدارية المبحث الثاني :وزارة الجزائر والمستعمرات المبحث الثالث: إلغاء الوزارة و التنظيم الإداري الجديد المبحث الرابع:

القوانين الاستثنائية في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية وأخيرا تكلمنا في الفصل الثالث على :الأوضاع الاجتماعية في عهد إمبراطورية الثانية المبحث الأول : قضية التجنس وقانون سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865 المبحث الثاني : الجانب الثقافي المبحث الثالث: ظروف اجتماعية (الفقر. الوضع الصحي) المبحث الرابع: انهيار الاقتصاد

ومن اجل إنجاز هذا البحث اعتمدت على لعديد من المصادر و المراجع نذكر منها : كتاب أبو قاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية 1830 .1900 حيث أعانني هذا الكتاب كثيرا بمعلوماته القيمة و استيعاب موضوعي خاصة أثناء قراءتي الأولية للموضوع بالإضافة الى كتاب صالح فركوس المختصر تاريخ الجزائر من قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى حيث أفادني هو الآخر كثيرا لكونه تعرض للموضوع تقريبا في جميع الجوانب بالإضافة الى مراجع أخرى لا تقل أهمية ككتاب يحيى بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري و كتاب روبير أجيرون الجزائريين فرنسا و المسلمين.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 - 1850

المبحث الأول: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1848.

وتنظيما لهذه العملية والتي مرت بعدة مراحل حسب ما يتوافق مع إحتياجاتها ويحقق أهدافها، سنت الإدارة الفرنسية جملة من التشريعات العقارية والتي من شأنها دعم وتطوير ما يسمى بالإستيطان الخاص. عرفت المرحلة الأولى من 1830 –1841 يضم كل الأراضي التي وجدت منذ الوهلة الأولى إلى الدولة طبقا لأول قانون صدر بتاريخ 1830/09/08، والذي دعم بمرسوم سنة 1834. في فترة عرفت كثرة الطلبات شراء الأراضي للأهالي بأثمان زهيدة ثم رفعها عن طريق البيع للغائب فالحاضر أولى بها. أما من حيث التوثيق فلم تكن القبائل الحائزة للأراضي ولهذا صدر قرار بتاريخ فيفري – ديسمبر 1841 والذي قدم في إطار مداولات عامة لقائد الحرب الخطوات الأولى لكيفية تشييد الملكية، مما نتج عنه منع جميع المعاملات العقارية بين الجزائر وبين الأوربيين إن وجدت من قبل. إلا بعد صدور قانون سبتمبر سنة 1844، ما يتضح مدى دراسة المشروع الفرنسي لهذه القوانين ومدى تسلسل تطبيقها حتى يحاصر كل الأطراف وممتلكاتها من كل رد فعل قد يعارض سيرها.[1]

في حين مرسوم سنة 1844 قد أعطى الشكل العام للتطبيق ذلك من خلال وصف أشكال الملكيات ولكنها تأكد بقانون 1846 تسهيلا لنقل الملكيات الخاصة وأنها أصبحت في حالة ..... وغير مستقرة نظرا لكثرة التضارب بين عدد المعمرين الهائل على الأراضي العقارية ونمط شرائها والذي بموجبه تقرر قانون 05 ماي 1848 بإعطاء المهمة للجنة في هذا الأمر.

وبالتالي فإن هاته السياسة بحد ذاتها وخاصة بين عامي 1830 – 1848 كانت تهدف إلى ترسيخ الإحتلال الفرنسي من خلال مصادرة الأراضي وإعادة توزيعها لصالح المستوطنين الأوربيين مما أدى إلى تفكيك البنية الإقتصادية والإجتماعية التقليدية للسكان الجزائريين.[2]

---

[1] Mener Ville Dictionnaire de la législati on algérienne, v2eme, 1860-1866, Alger, Paris, 1877, P611-617.

[2] Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854, P414-415.

المبحث الثاني: السياسة الإجتماعية والثقافية الفرنسية 1830 – 1848.

1. السياسة الإجتماعية:

أولا: بوادر سياسة التنصير:

لقد إتبعت الإدارة الإستعمارية في الجزائر إستراتيجية خاصة في عملة تمسيح الجزائريين تمتاز بالتدرج فحاولت في البداية إبراز معالم الطبيعية الموجودة في الجزائر والتي تعود إلى فترة العهد الروماني حتى يتم إقناع الشعوب أن الأصل في الجزائر هو الديانة المسيحية وبالتالي يجب الرجوع إلى هذا الأصل ونبذ الإسلام، فعلى سبيل المثال لا الحصر الجنرال (دوماس Dumas) أعلن قائلا: (كلما تعمقنا في الحفر وجدنا تحت القشرة الإسلامية التي تغطي البر رحيقا مسيحيا، وعند ذلك ندرك بأن القبائلي كان في القدم مسيحيا لم يتحول كليا إلى دينه الجديد).

أما الجنرال كافينياك Cavaignac 1857 كان حاكما عاما للجزائر في فترة أفريل وفبراير 1848م، كلما وقف أمام الصليب الروماني المنقوش على صخرة في مدينة موازنة غرب الجزائر يقول: (بما أن روما قد حكمت هنا فعلينا إلا أن نواصل عملها) فقد عرفت عنه أنه جمع الشواهد المتصلة بالإحتلال الروماني مهما كانت صغيرة لكي يقتفي الأثر الذي تركه هؤلاء الفاتحون المثاليون هذا حسب رأيهم.[1]

ثانيا: سياسة التنصير:

1) مفهوم النصرانية:

كما جاء في معجم اللغة العربية (نصره) أي جعله نصرانيا. (تناصر) القوم نصر بعضهم بعضا ويقال تناصرون الأخبار صدق بعضهم بعضا. (تنصر) عالج النصر ودخل في النصرانية.[2]

---

[1] الغالي الغربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر، مرجع سابق.

[2] إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مادة نصره، ص 295.

2) الجمعيات التبشيرية:

لهذا كان الهدف الأول للإستعمار الفرنسي هو نشر المسيحية في الجزائر، فقد كانت الكنيسة تقوم بتنظيمات في أوربا تصور ما يجري عند الأسرى في الجزائر وتشوه سمعة الإسلام الحنيف من طرف الباباوات، إبتداءا[1] من أوت 1838، إتفق البابا غريغوار السادس عشر (1831 – 1846) والملك لويس فيليب (1830 – 1846) على تأسيس أسقفيات الجزائر وتعين " أنطوان أوادلف دبوش " أول أسقف الجزائر بأمر ملكي مؤرخ في 25 أوت 1818 مما شكل مباشرة العمل التبشيري الذي أمضى 08 سنوات من الكل والإجتهاد من أجل التنصير، إضافة إلى دفع الأموال من طرف الشعب للكنيسة لتمويل الحملات الصليبية عندما دخل الإحتلال الفرنسي للجزائر أحضر القائد العام للحملة دي بورمون 16 قسيسا لنشر تعاليم المسيحية وصرح قائلا: (إنكم أعدتم معنا فنح باب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن نتبع قريبا)، وعرف البشير الإبراهيمي وغيره من المصلحين نواياهم الخبيثة فقال: (إن إحتلال الجزائر إنما هو قرن من الصليبية نجم لا جيش من الإحتلال طهر).[2]

فبعد إنتصار الفرنسيين على المقاومة الوطنية إشتدت الإرساليات التبشيرية التي وجدت الباب مفتوحا على مصراعيه، والتشجيع الكامل من الجانب العسكري، ومستغلة الوضع الجزائري الذي حرم من التعليم وهدمت مراكزه الثقافية والوضع الذي آل إليه بعد سيطرة فرنسا من مجاعة ومصادرة أراضيه التي كانت تعتبر أهم مورد رزقه وعيشه.

لم تكن الجزائر غريبة عن الجمعيات التبشيرية فالكثير منها إستقر فيها إلى ما بعد الإستقلال وسبق لها الإقامة فيها لإفتداء الأسرى قبل 1830، لقد توافد على الجزائر على مدى 61 سنة (1830 – 1891) عدد كبير من الجمعيات التبشيرية أغلبها " الكاثوليكية "

---

[1] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830–1871، د.ن، حلب، د.ت، ص 56.

[2] سعيد هزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري فى 1827–1892، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2009، ص 15.

وعدد محدود من الجمعيات " البروتستانتية " منها الجمعيات النسائية ومنها الرجالية، ومنها من تأسست بالجزائر وأوفدت فرع لها، ونذكر أهم الجمعيات البارزة في النشاط التبشيري:

1- جمعية الجزويت (الآباء اليسوعيين):

استقدم ديبش بعض الآباء اليسوعيين، كما إندس بعضهم في صفوف الجيش كمرشدين وقد أسندت لهم مهمة إدارة ملجأ اليتامى الأوربين بإبن عكون سنة 1842م بينما راح بعضهم يجوب القرى لتأدية الشعائر الدينية وتقديم دروس في التبشير[1]، وفي نفس السنة إستقر البعض منهم قسنطينة حيث إهتموا بالعلاج والإرشاد في المستشفى الإسلامي بالإضافة إلى إدارتهم لمدرسة تابعة للبلدية وفي سنة 1844م وصلوا إلى وهران حيث أسسوا فيها كوليجا تضم حوالي 1500 تلميذ كما أسسوا " كوليجا " آخر في الجزائر.[2]

وفي يوم 15 أفريل 1839م تاريخ بدأت مراسلات بين روما ومدينة ليون لبعث مبشرين منهم إلى الجزائر، ومن هنا بدأت مساعي جلب المبشرين لكن وجب على رئيس الفرقة أنه وجده هو وزملاءه من الأسقف من إعانة مادية بحيث كان يعطي لكل مبشر يسوعي 200 فرنك من الميزانية التي تخصصها الحكومة للشؤون الدينية بالجزائر، ولم يخف المبشرين اليسوعيين نواياهم التبشيرية، فقد قال " الأب جور دان " مسؤول الفرقة بمدينة ليون (إن الغرض من رسالتنا في إفريقيا هو تنصير العرب).[3]

ولم يكن العرب شغلهم الشاغل اليسوعيين وإنما شغلهم حال الأوربين الذين عمت الكثير منهم " الموجة الفولترية " كما عمت الأقليات منهم التأثيرات الإسلامية عن طريق إعتناق الإسلام والزواج بالمسلمات فوجهوا إهتمامهم إلى محاربتها بتأسيس الجمعية الأدبية

---

[1] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، مرجع سابق، ص 57.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[3] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية، ص 68.

الدينية للقديس أوغسطين عام 1844م وكان الهدف منها:[1] محاربة التأثير الإسلامي على بعض الأوربين، وبهذه المناسبة كتب السيد بوجولة إلى رئيس الجمعية المذكورة يهنئه على هذا العمل ويقول: (إن هذه الجمعية الأدبية في إفريقيا الناهضة ستكون بمثابة ملاك يلقي النور على ذوي الإرادة الحسنة) وهم الذين يعملون من أجل البعث المسيحي عن طريق التبشير.[2]

2- جمعية أخوات القديس جوزيف دي لباريسيون:

حضرت إلى الجزائر في جويلية 1835م وإستقرت في كل من العاصمة وعنابة وإشتغلت بتربية اليتيمات الأوروبيات، ثم غادرت الجزائر إلى تونس نهائيا سنة 1843م على إثر سوء تفاهم بين رئيسة الجمعية والمطران ديبش.

3- الراهبات الثالوثيات:

حضرت إلى الجزائر يوم 26 نوفمبر 1843م وإستقر المقام بهن بوهران وإشتغلن بالتعليم حيث أشرفن سنة 1849 على إدارة المدارس البلدية وهذا إلى غاية صدور قانون أكتوبر الذي يمنع أعضاء الجمعيات التبشيرية من التعليم في المدارس العمومية الحكومية[3]. قدمت إلى الجزائر في شهر مايو1841م بدعوة من المطران ديبش، وإشتغلت بالتعليم في شرق البلاد في البداية (قسنطينة، عنابة، سكيكدة) ثم في وسط البلاد وغربها، وقد بلغ عدد مؤسساتها عبر كامل التراب الجزائري 18 مؤسسة بين مدرسة وملجأ لليتامى.

---

[1] محمد الطاهر على، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، دراسة تاريخية تحليلية دحلب، الجزائر، 2009، ص 34.

[2] شاوش حباسى، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830–1962، دار هومة، حلب، بيروت، ص 12.

[3] محمد الطاهر وعلى، التعليم التبشيري في الجزائر، مرجع سابق، ص 35.

4- جمعية القديس فات سان دي بول (أو بنات الإنسان):

أدرن شؤون التعليم العمومي في كثير من مناطق البلاد وما عرف عنهن إستقرارهن في بسكرة إبتداء من 1868م.[1]

5- جمعية راهبات الباستور الطبيب:

وهن اللواتي أسسن مدرسة لإستقبال بنات ضباط قوات الإحتلال في الجزائر كما كانت لهن مدرسة للبنات الفقيرات.

6- جمعية الترابيسيت:

أتت إلى الجزائر 1843 حيث منح لهم دير في سطاوالي بضواحي مدينة الجزائر وإشتغلوا بفلاحة الأرض وتربية الحيوانات وقد بلغ عدد الراهبات الجمعية 801 راهب.

وقد كان للراهب الكاثوليكي دوكورسيل دورا في تحمس أفراد هذه الفرقة وتكريس وجودها في خدمة الأرض ويعتبر دوره مفيدا للإستعمار لأنهم يلقنون دروسا للمعمرين والأهالي عن طريق إستعمال المبادئ المسيحية وتطبيقها. وقد تمخض عن زيارة اللجنة تقرير وجهة نظر " دوكورسيل " إلى وزير التربية والتعليم وما جاء في قوله: (لا يمكن للجزائر أن تكون فرنسية إلا إذا أصبحت مسيحية) رغم أن المسحيين كانوا يفضلون إستعمال الأراضي بواسطة عائلات مرتبطة بالأرض وليس عن طريق الغراب، فإنه أعجب بمشروع الترابيسيت في معاملتهم الفلاحية والتبشيرية. إضافة إلى جلب السكان المسلمين إليها عن طريق الأعمال الخيرية ومحاولة التعايش معهم والتقرب منهم، وهذا ما كشفت لنا مراسلة شيخ قبيلة بني" مراد " للأب[2] ريجيس، فهو يشكره على أعماله الخيرية ويقول ريجيس عن نفسه " مع البدو قد أصبح بدويا " وقد نجح ريجيس في جلب ثلاثة رجال البدو إليه وهذا هو هدفه الوحيد.[3]

---

[1] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، مرجع سابق، ص 58.

[2] محمد الطاهر وعلى، التعليم التبشيري في الجزائر، مرجع سابق، ص 36.

[3] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، مرجع سابق، ص 81.

وقد كللت مساعي الترابيسيت التبشيرية بحيث بنيت دير لها ووضع حجرها الأساس يوم 14 سبتمبر 1843 وحضر حفل التأسيس " الجنرال بيجو " و " الكونت غيبيو " مدير الشؤون الأهلية والأسقف ديبش. وهكذا توسعت نشاطات الجمعية بداية متوسط مزارعي اسطاوالي محاولة كسب قلوب سكان القبائل وعقدت إتفاق مع الجنرال الدوق دومال لإحتلال بلاد القبائل لكنه تراجع عن رأيه وألح عليه بالذهاب وقال له: " إنه لمن الصواب أن يصحب الدين علم فرنسا في بلاد القبائل ". وبعد إحتلال بلاد القبائل حصل على صليب جوفه الشرق من الحكومة إعترافا له للمشاركة في عملية تدعيم الإستعمار بالجزائر وذلك عام 1853م. كل ذلك لم ينجح المبشرين في تنصير الجزائريين بشكل كبير إذ يقول الأب جيرارد متحسرا: " عند المجيء إلى الجزائر كنت آمل تنصير العرب ولقد رأيت عدد منهم يصلون إلى مرحلة التعمير[1] ولكن لم أرى واحد منهم يثبت أو يبقى على نصرانيته ".

7- جمعية إخوان القديس جوزيف دي مانس:

إستقروا بعنابة، سكيكدة، وهران سنة 1843 – 1844 وتولوا إدارة المجالس البلدية بها.

2. السياسة الثقافية:

أولا: محاربة التعليم الإسلامي:

من المعروف أن الوضع التعليمي في الجزائر خلال العهد العثماني كان متطورا إلى حد ما رغم وجود سياسة تعليمية مسطرة من طرف السلطات الحاكمة ويعود هذا التطور إلى ممارسة الشعب لهذا الواجب بكل حرية وبأمواله الخاصة ولم تكن الدولة تتدخل في ذلك إطلاقا، حتى أن البعض الذين زاروا الجزائر خلال هذا العهد أو في السنوات الأولى من الإحتلال أجمعوا كلهم تقريبا على إنعدام نسبة الأمية في الجزائر.

[1] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، مرجع سابق ، ص 82.

بعد دخول الإحتلال الفرنسي لم يكن في الجزائر أثناء فترة الخمسينيات أي نظام فرنسي خاص بتعليم الأهالي، فالمسلمون كانوا يتعلمون في الكتاتيب القرآنية والزوايا والمساجد على حساب نفقاتهم الخاصة نفاقه الأوقاف ولكن هذا النوع من التعليم الأهلي بدأ يتلاشى عندما إستولى الفرنسيون على الأوقاف التي تعتبر من أهم موارده. وكتب " دي توكفيل " في إحدى تقاريره سنة 1847م واصفا هذه الحالة قائلا: " لقد إستولينا في كل مكان على هذه الأموال، أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام وذلك بأن حولناها جزئيا عن إستعمالاتها السابقة وأفصلنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية لقد إنطفأت الأنوار من حولنا وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وجهلا وأشد همجية بكثير ما كان عليه قبل أن يعرفنا[1].

ثانيا: السياسة التعليمية الفرنسية:

ما إن إستقرت السلطة الفرنسية في الجزائر حتى شرعت إداراتها في تسخير عدد من كتابها وباحثيها لإجراء دراسات في مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الجزائرية من عادات وتقاليد وأنماط معيشية بمختلف مناطقهم وهدفها هو مد الإدارة الإستعمارية بالقوانين التي أجبرتها فرنسا ضد الجزائريين ومن ثمة الشعبي إلى تدمير البيئة الإجتماعية.[2]

وكانت البدايات تحطيم البناء العقادي والفكري للمجتمع المتمثل في الدين واللغة والسعي من وراء ذلك خلف بيئات إجتماعية منسلخة عن عاداتها وتقاليدها وخلق فياءات مهيأة لأدوار معينة داخل المجتمع تخدم مصالحها.

---

[1] الغالي العربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، مرجع سابق، ص 227.

[2] المرجع نفسه، ص 227.

إن أول من وجهت إليها الضربات المساجد بتحويلها إلى كنائس وتحويل جامع كتشاواه إلى " كاتدرائية " في 18 ديسمبر 1832 بمقتضى القرار الذي أصدره " الدوق دور رفيعو ".

كما إستولت على الأوقاف الإسلامية وهذا رغم تعهد دي برمون بإحترام شؤون الدين الإسلامي في وثيقة الإستسلام التي وقعها مع الداي حسين إذ أصدرت السلطات الفرنسية في سبتمبر1830م قرار أممت الممتلكات الإسلامية.[1]

أما سياسة " كلوز يل " بعد دخول الإحتلال إلى الجزائر بستة أشهر قام الفرنسيون بقيادته ببسط مشاريعهم الإدماجية وعنصريتهم وتحيزهم المفرط لثقافتهم الفرنسية فهي عوامل مكملة لبعضها البعض وأنها الطرق الوحيدة للسيطرة على العقول بعد أن تمت السيطرة على الأبدان وإخضاعهم بالقوة للسلطات الفرنسية.

فعملتا على تقليص تعليم العربية من خلال المؤسسات القديمة، حيث يذكر " أيفن ثورين " أن الكارثة تبدأ أكثر بعد وصول .... الفرنسيين كانت توجد 39 مؤسسة للتعليم العمومي وزاويتان إثنتان و37 مسجدا ولم يبق فيها إلا ثلاثة مدارس فقط، أما قسنطينة فقد تقلص مدارسها من 90 مدرسة إلى 30 مدرسة وبالتالي قامت فرنسا بمحاربة رجال التعليم والقضاء على مؤسساتها التعليمية وهذا ما أكده المؤرخ موريس فعلا في قوله: (لقد شرعنا في بادئ الأمر في هدم كل المساجد تقريبا والزوايا والمدارس الثانوية ..... الموجودة قبل عام 1830م.[2]

ثالثا: دعم التعليم الأوربي:

سارعت فرنسا في تنفيذ مخططاتها الإستعمارية إذ أن الإحتلال كان في أواخر القرن 19م مشغولا بحروب الإحتلال ومواجهة الثورات الوطنية إلا أنه لم يغفل عن تأسيس

[1] الغالي العربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، مرجع سابق، ص 264.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج05، ط01، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 152.

مدارس فرنسية لنشر وتشجيع اللغة الفرنسية ومقاومة الثقافة القومية العربية بإعتبارها من أهم العوامل التي تساعد على أحكام البلاد وإخضاع أهلها.

وقد تأسست أول مدرسة فرنسية عربية في عهد الحكم العسكري في أول جوان 1833 بالجزائر ومدرسة أخرى بعنابة وكانت أول مدرسة في سنة 1836م بمدينة الجزائر خاصة بالذكور وكان الغرض من هذه المدرسة تقريب الجزائريين من الأوروبين وكسب ولاءهم قصد تحضيرهم للإدماج، وأسست أول مدرسة للبنات في الجزائر في العاصمة 1845 وعلى غرار المدارس الخاصة بالأطفال فتحت 1872 لتعلم اللغة الفرنسية للذين يشتغلون في الخدمات والإدارات الفرنسية، بلغ عدد التلاميذ الجزائيين في1844حوالي سبعة تلاميذ مقابل مائة تلميذ أوربي. كان التعليم الجزائري يخضع مباشرة لإشراف الحاكم العام وإلى غاية 1848 كان التعليم العربي تابعا لوزارة الحربية الفرنسية بينما كانت مديرية التربية الجزائرية متصلة مباشرة بوزارة التربية والتعليم بباريس ويرأسها مفتش عام يساعده نائبان، ثم تأسست بعد ذلك ثلاث مناصب في مقاطعات الجزائر الثلاثة.[1]

وقد توسع التعليم الإبتدائي الفرنسي حيثما نجح الإحتلال، وإستقرت الجاليات الأوربية والتي كان هدفها

الإستعمار الإستيطاني وقد جاءت الإحصائيات الرسمية لسنة 1844 أن عدد التلاميذ بلغ 2.448 إرتفع الرقم إلى 4.562 سنة 1845.

- **التعليم الثانوي:**

قد تحول التعليم الإبتدائي الذي بدأ سنة 1836 ب 32 تلميذ وتحول منذ 1848 إلى ثانوية فرنسية قوامها فرنسيون وأوربيون، أما المسلمون الجزائريون لم يدخل منهم إلا عدد قليل إذ لم يتجاوزا سنة 1837 ثمانية تلاميذ وكانت المواد المدروسة هي العربية واللاتينية

[1] سلسلة المشاريع الوطنية للبحوث المنطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية .183– 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 66.

والإغريقية والجغرافيا والعلوم الطبيعية والرياضيات، وسرعان ما إنخفض العدد إلى 19 تلميذا لصعوبة اللاتينية، وكانت أعمارهم بين السابعة والتاسعة عشر، وفي عهد الجمهورية الثانية فصل التعليم الفرنسي عن سلطة وزير الحربية والحاكم العام وضم إلى إختصاص وزير المعارف وممثله في الجزائر، وقد شمل ذلك المدارس الإسرائلية، رغم أن اليهود في 1848 لم يكونوا قد تجنسوا بالجنسية الفرنسية، وأصدر قرار أن المسؤول في الجزائر يتراسل مباشرة مع الوزير بشأن المدارس الأوربية، أما بشأن المدارس الجزائرية فيتراسل مع الحاكم العام ,لأنها كانت خاضعة لسلطة وزير الحربية والغرض منه التفرقة بين الجزائريين والفرنسيين.[1]

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، ج03، 1998، ص 290.

المبحث الثالث: الأساليب الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1848.

أولا: التقسيم الجغرافي للجزائر:

عرفت الجزائر تنظيما إداريا أكثر شمولية ووضوحا وهو التنظيم الذي بقي ساري المفعول إلى غاية الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، حيث ظهرت الخطوط الأولى للتنظيم الإداري للدولة في عهد خير دين باشا الذي قام بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات تحمل إسم بايلك وهم: بايلك التيطري، بايلك الغرب، بايلك الشرق، بايلك الجزائر وعلى رأس كل بايلك عين بابا إضافة إلى مركز الحكم الذي يسمى دار السلطان فقد عرف:

- **بايلك التيطري:** والذي قاعدته مدينة المدية والذي أسس سنة 1540م ويعتبر أصغر البايلكات وأفقرها في الجزائر وقد عرف إستقرارا نسبيا فقد حكمه البابا مصطفى 1818م ثم إنعزل بعد ذلك ليخلفه البابا بومرزاق سنة 1819م حيث كان حكيما في تسييرها مما أكسبه ود القبائل وكان هذا البايلك يهتم بأمور القيادات الأربع التي كان البايلكات يتكون منها.[1]
- **بايلك الشرق:** كان مركزه قسنطينة وهو من أكبر وأغنى ولايات الجزائر، فأراضيه حسب ما جاء في رحلة بسيونال الذي زار المنطقة فهي تمتد من الشرق أي من الحدود التونسية إلى الغرب ومن ساحل البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا[2] وقد تميز هذا البايلك بعدم الإستقرار والفوضى ويظهر ذلك من خلال مدة حكم البايات حيث عرف هذا البايلك بتغير البايات في فترة قصيرة من حكمهم إذا ساءت الإضطرابات في قسنطينة ولم يتمكن أحد من تهدئة الوضع حتى تولى الحاج أحمد باي مهام البايلك

---

[1] غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسسته، ط. خاصة، وزارة مجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة وطنية، الجزائر، 1954م، ص 57.

[2] بن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، ط01، الجزائر، 1972، ص 35.

(1826 – 1837م) وفي هذا يقول صالح العنتري " .... نزال الظلم وساد العدل والرشاد .... " حيث حكم أحمد البايلك بقوة وحزم وصرامة.[1]

- **بايلك الغرب:** أسس سنة 1563م/1970م وعاصمته مازونة ثم معسكر وأخيرا وهران وخلال فترة حكم الداي حسين حكمه بابا واحد وهو البابا حسين فقد عرف هذا البايلك نوعا من الإستقرار السياسي.[2]
- **بايلك الجزائر (دار السلطان):** وهي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في العاصمة والحدود الجغرافية لها تمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا وساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس جنوبا وقد شكلت مدينة الجزائر وضواحيها ما يعرف بدار السلطان[3] وقسمها إلى ثلاث أقسام:
  - **قسم الوسط:** ويشمل مدينة الجزائر وما حولها ووضعه تحت سلطته.
  - **قسم الغرب:** ومركزه مدينة شرشال ووضعه تحت سلطة السي علي أحد أعوانه.
  - **قسم الشرق:** ومركزه مدينة دلس ووضعه تحت سلطة حسين بن القاضي وقد كان مقر الحكم (دار السلطان) يضم خمس مدن وهي: مدينة الجزائر – البليدة – القليعة – شرشال – دلس والأوطان.[4]

1- سقوط مدينة الجزائر 1830:

لما أكملت فرنسا إستعداداتها العسكرية قام الملك شارل بترتيب القوات البرية والبحرية في ميناء طولون قبل توجهها إلى الجزائر وكان أسطول فرنسي جاهز للإبحار

---

[1] غطاس عائشة، مرجع سابق، ص 200.

[2] معاشي جميلة، الأسر المحلة الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط01، قسنطينة، ص 13.

[3] بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من بداية لغاية 1962، د.م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 63.

[4] غطاس عاشور وأخريات، الدولة الجزائرية، مرجع سابق، ص 139.

يوم 11 ماي 1831 غير أن الأحوال الجوية أجلت العملية إلى 25 ماي 1830م وبعد تحسن الأحوال الجوية إنطلقت الحملة من البليار لتصل مدينة الجزائر يوم 31 جوان إلى سيدي فرج أين تمكن القوات الفرنسية من إنزال جنودها وعتادهم بسهولة.

لم يكن الداي يتصور هجوما بريا على مدينة الجزائر وهذه الثقة منعته من تحصين سيدي فرج.

وفي 25 جوان وصلت إلى سيدي فرج مدفعية الحصار والجنوب وفي 29 جوان 1830م، إنطلقت القوات الفرنسية نحو مدينة الجزائر برغم من الصعوبات الكبيرة التي وجدها الجيش الفرنسي في تقدمهم نحوها وكل هذا بسبب الضباب الكثيف ومن بعد كل هذا تمكنت القوات من الوصول إلى قلعة مولاي حسن خمس بطاريات لمواجهة قلعة الأمير الإمبراطور وحضروا الخنادق حولها في الأيام الأربعة التي كانوا ينجزون فيها تلك الأعمال. وأكمل الفرنسيون أعمالهم وبعد القتال الكبير بين الطرفين والذي خلف الكثير من القتلى والجرحى سقط حصن الإمبراطور في أيدي الفرنسيين، ومن بعدها تم قبول إقتراح الباشا الذي ينص على الإستسلام وتم توقيع «معاهدة الإستسلام في 05 جويلية 1830 " بين الداي حسين ودي بورمون.[1]

2- سقوط مدينة وهران:

يعتبر إحتلال مدينة الجزائر من قبل الإحتلال الفرنسي على إثر توقيع الداي حسين معاهدة الإستسلام مع قائد الحملة الفرنسية على الجزائر في جويلية 1830م بداية التوسع نحو بقية المدن الجزائرية ونظرا للموقع الإستراتيجي لمدينة وهران عملت قوات الإحتلال على إحتلالها فموقعها القريب من مضيق جبل طارق يسمح للقوات الفرنسية بمراقبة تحركات غريمة فرنسا إنجلترا بالإضافة إلى أن إحتلال وهران سيعطي لقوات الإحتلال الفرنسي مركز إنطلاق للإحتلال باقي مناطق الغرب الجزائري، وكانت السلطة في بايلك الغرب

[1] جيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج03، د.ط، دار الأئمة، الجزائر، 2010، ص 220.

الجزائري بمدينة وهران تحت حكم الباي حسن لا قدرة له على مواجهة الجيش الفرنسي لأنه شيخ مسن في الثمانين من عمره، ومجموع القوات التي كانت تحت إمرته تقدر بحوالي 800 مقابل فقط والذي وجد صعوبة كبيرة في تغذيتهم ودفع أجورهم.

3- سقوط مدينة قسنطينة:

بعد إستسلام الفرنسيين على الجزائر العاصمة 05 جويلية 1830م إتجهت أنظارهم مباشرة إلى الشرق الجزائري لإحتلال عاصمة مدينة قسنطينة[1] فدخلها دخول الفاتح الفاتك فأجبر أهلها على الذل والهجرة وسكن الجنوب الأعداء دور أهل البلاد وسكن قوادهم في بيوتهم وقصر الباي إستولوا على أموال الإقليم و نصبوا واحد من عائلة الفكون (وهو حمود الفكون) في وظيفة قائد المدينة وأنشأوا هناك (مكتب عربي) ووزع مسؤوليات على بعض أعمال الحاج أحمد سابقين كان سكان قسنطينة سنة 1837م حوالي 30 ألف نسمة فإذا سكانها يتجاوزون عشرين ألف نسمة سنة 1845 وإذا بالجاليات الأوروبية تتزايد وتتضخم وقسمت المدينة إلى حي عربي وحي أوروبي لتبدأ رحلة الإستيطان فكر المستعمر بعد إحتلال مدينة قسنطينة في إخضاع القبائل والسكان لسيطرته لذلك نجده يتبنى سياسة مستوية بالحيطة والحذر تستهدف المحافظة على الوضع الراهن فتجنب كل إصطدام بالجزائريين وبالرغم من إحتلال عاصمة بايلك الشرق فإن هذا الإحتلال لم يحقق تقدما إستعماريا ملموسا بالبلاد بل ظل جزئيا.

- **نشأة الإدارة الاستعمارية في الجزائر:**

1- مفهوم الإدارة الفرنسية في الجزائر :

الإدارة تعني النظام والإنتظام، الإستعمارية هي عملية خاصة تقوم بتنسيق وتوحيد جهود العناصر المادية والبشرية في المنظمة من قواعد قانونية مواد وعدة معدات وأفراد

[1] عميراوي حميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود فعل وطنية في قطاع شرق جزائري بداية الاحتلال، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1948، ص 48.

وأموال عن تاريخ التخطيط والتنظيم والتوجيه ومراقبة هذه الجهود من أجل تحقيق أهداف النهائي للمنظمة وهي السيطرة والهيمنة على الجزائر

2- الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى للإحتلال:

عملت الإدارة الإستعمارية منذ الوهلة الأولى على إحداث تغيرات تتماشى والواقع الجديد، غير أنها فشلت نتيجة لتصادم إرادة البقاء وإرادة الرحيل إذ ظلت الإدارة الجزائرية إدارة عسكرية بإمتياز وخلقت معظمه البحث عن كيفية التعامل مع الأهالي بالرغم من إصدار مرسوم 01 ديسمبر 1831م تنظيم البلد المحتل قصد بسط نفوذها، وبدا أن تطرح العديد من الأسئلة الجزائر الأهالي وتحميلهم مسؤولية إدارة البلد نيابة عن فرنسا وهو ما يعود إلى مشروع " جنرال سولت " وقضية الهند الفرنسية من خلال مسؤولية الدفاع والأمن المستوطنين وهو ما يفرض ربط المستعمرة بفرنسا وبدأ في إدخال جميع المهام الإدارية المتخصصة وعدم تطبيق القوانين الفرنسية بها في حين أبقت عشية الإحتلال الفرنسي الذين حصلوا في الإشراف على الحرس المدني.[1]

إستنادا إلى أن العملية العسكرية ضد الجزائر في أساسها كانت عملية عسكرية لإحتلال الجزائر، فإن أول نظام إداري تم وضعه هو الإبقاء على النظام القديم إلى غاية 1840م أين تم الإستعانة بنظام أقام عبد القادر بن محي الدين، إلى غاية 1848م أين تم الجمع بين النظامين نظام إداري عسكري المكاتب عربية فتم خلق منصب الوكيل المدني الذي تولى مهام الإدارة المدنية وشؤون الموظفين كما أسندت مسؤولية المهام الإدارية والعسكرية والدفاع إلى القائد الأعلى العسكري.[2]

كما قررت الحكومة الفرنسية الملكية إصدار مرسوم 07 جويلية 1833م الذي تضمن تشكيلة لجنة مسؤوليتها تقصي الحقائق حول التواجد الفرنسي في الجزائر. فقررت اللجنة

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الخزينة الجزائرية 1800–1830م، المجلة التاريخية، العدد 03، جانفي 1975، تونس، ص 20.

[2] عكوش عبد القادر، المرجع السابق، ص 25.

التوصية ببقاء فرنسا في الجزائر وتنظيم إدارتها أرسلت[1] ثانية 12 سبتمبر 1834م تمثلت مهمتها في التحقيق حول كيفية مقبولة الإدارة الجزائر فكانت توصياتها:

- إلحاق الجزائر بفرنسا وإعتبارها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي لتصبح الجزائر خاضعة بصورة مباشرة وإدارتها.
- إستحداث منصب حاكم عام gouverneur générale عسكري لإدارة شؤون جزائرية يتبع الرأس الحربية.
- منح صلاحيات واسعة للحاكم العامة الجمع بين الإختصاصات المدنية، الإختصاصات العسكرية.
- إيجاد مجلس إدارة يتكون من ستة موظفين من الشخصيات المدنية والعسكرية وهو بمثابة مجلس إستشاري يحدد السياسة الفرنسية في الجزائر ويتولى مهام التنسيق بين كل الشؤون الإدارية المدنية الفرنسية في الجزائر.

في المنطقة الساحلية التي خضعت مباشرة للإحتلال تم الإبقاء على النظام القديم مع الإستعانة ببعض القبائل الأخرى مثال الغرابة بإقليم وهران التي كانت تحت أحد الكراغلة، وفي المناطق الداخلية خاصة بمقاطعة قسنطينة التي تم إحتلالها عام 1837م فإن التنظيم العائلي العشائري ظل قائما إذا كان يقوم على أساس العديد من العائلات التي خضعت للإدارة الجزائرية القديمة مقابل إمتيازات مالية وعقارية وحتى سياسية.

[1] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري الفرنسي للجزائر من بداية الاحتلال 1830 إلى بداية الثورة الجزائرية 1954، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول، الجزائر، 2002/2001، ص 34.

- **المكاتب العربية:**

1- بداية ظهور المكاتب العربية:

بناء منظمة الإحتلال الفرنسي للجزائر التي إنطلقت منذ 1827م[1]، بالإستعانة بالجيش المتخصص لمعرفة البلد والوصول الاتصال بالأعيان البلاد وتوجيه المستوطنين بإستحداث أساليب التعاطي مع الأهالي والمسلمين خلال إيجاد وسيلة مباشرة لتفادي الجهل اللغوي ولهجات محلية إلى جانب إدخال آليات تمكن الإدارة الفرنسية من التغلغل داخل المجتمع الأهلي[2]، فمن جهة تجعل الإحتلال أسهل ومن جهة أخرى تسهر على مراقبة الأهالي إداريا، هذا التنظيم المقرر أن ينصب في كل دائرة عسكرية قسمه إقليمية المقاطعة الثلاث: الجزائر – قسنطينة – وهران تحت مراقبة ومسؤولية القائد الأعلى للمقاطعات، وهذه الأقاليم التي غاب عنها العنصر الأوروبي بحيث يتم إنشاء مؤسسة دائمة على شاكلة الإقليم المدني أين تم إنشاء قطاع خدماتي.

تعد عملية التفكير في إنشاء مكاتب عربية إلى بداية الإحتلال الأولى خاصة حين وجد الإدارة نفسها.

واجهت السلطات الفرنسية في الجزائر أثناء توسعها العديد من الصعوبات خاصة إدارة الأهالي، كونها ليس لديها أي خبرة وعلم عن العادات والتقاليد المجتمع الجزائري[3] بل أكثر من هذا كانت لا تجيد لغة هذا المجتمع وليس لها دراية بطبيعة، خاصة وأن البلاد كانت تعلوها فوضى عارمة غازية والجزائريين فأحدث " الدوق دو أو فيديو Dude Review" الحاكم العام للجزائر عام 1833م، فرع في مكتبة سماه المكتب العربي وصار

---

[1] سلامات بن عبد القادر، "ور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال بالجزائر، مجلة البدر، الحجم 03، العدد 03، بنار، 2011، ص 70.

[2] فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ط01، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 12.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 38.

يطلق عليها فيما بعد مصطلح الشؤون العربية الذي أسندت الدراسات إلى النقيب " لاموريسو " وبعدها أصبح يترأسها الرائد " بيليسي " سنة 1837م حيث وصل هذا الأخير عمله إلى غاية 1839م أين قدم إستقالته.

وفي سنة 1939 كان الماريشال يقوم بالإصلاحات التي كان يمارسها بيليس بقيادة الأركان العامة، كما أنه قام بوضع تنظيم خاص بمنطقة الشرق القسنطيني هذا تنظيم طبقة الجنرال، أي أنه قام بتطبيق سياسة الحماية في مقاطعة قسنطينة تكون فيها إدارة الأهالي تحت وصاية السلطة العسكرية.

وقد قام جنرال بيجو عام 1841م، بترسيم الماريشال " فالي" كحاكم عامل الجزائر، حاول هذا الأخير بتطبيق نظام المخزن، وكذلك نشر نفوذ الإستعمار الفرنسي في مختلف أقطار الجزائر.

بعدها بثلاث سنوات قرر بيجو ترتيب المكاتب العربية ووضعها تحت سلطة " أوجين دوماس Daumas «، أين تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بتاريخ 16 أوت 1841.[1]

وفي أفريل 1845[2]م صدر بيجو قرار يؤكد تقسيم الجزائر إداريا إلى خمس مناطق:

- منطقة مدينة تسيطر عليها إدارة مدنية تشمل العنصر الأوروبي وكل المدن والقرى الساحلية.
- منطقة مزدوجة يخضع عليها الحكم المدني على الأوروبيين أهالي يخضعون إلى الحكم العسكري.

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 16 ص 20 ص 23.

[2] سلامات عبد القادر، المرجع السابق، ص 76.

- **مفهوم المكاتب العربية وأهدافها :**

1- مفهوم المكاتب العربية:

بشكل المكاتب العربية عبارة عن مؤسسات متعددة الوظائف والتخصصات ذات مهام إدارية مالية، عسكرية، إجتماعية، نفسية، وهي بمثابة الإدارة المثالية لتطويع القبائل الجزائرية فهي بمثل المصلحة للشؤون العربية جانب القائد العام للمقاطعة والدوائر الإدارية تتمتع بالسلطة السلمية والمركزية خاصة[1]، ويمارس مهمة الوساطة بين السلطة العسكرية والقبائل وقد أنشئت بناء على القرار الوزاري 01 فيفري 1844م[2]، وقد عرفها هذا القرار على أنه إدارة متخصصة الترجمة والتحرير بالعربية إعداد الحملات والأشغال ومراقبة الأسواق والمؤسسات ويقدم تقرير حول الوضعية السياسية والإدارية للبلاد.

أما شارل ريتشارد وهو كذلك أحد رؤساء كما يلي: " إن مؤسسة مكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا ".[3]

2- أهداف المكاتب العربية:

تعتبر الأهداف التي من أجلها أنشأت المكاتب العربية كثيرة نذكر أهمها وهي أهداف في صالح الإستعمار الفرنسي ومن بينها[4]:

- توطيد نفوذ الاستعمار والخداع القبائل للسلطة الاستعمارية.
- التقليل من نفوذه رؤساء الأسر الكبيرة.
- ضبط الإحصائيات من أجل إستخلاص الضريبة.

---

[1] سلامات عبد القادر، المرجع السابق، ص 78.

[2] محمد العيد مطمر، التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي وآثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس، ع04، ماي 2003، ص 42.

[3] يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر– الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 34.

[4] عبد الحميد زورو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 177.

- مراقبة مصالح القضاء الإسلامي والتعليم العمومي في القبائل والمدارس العربية الفرنسية.
- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم.
- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.
- مراقبة التحركات القبائل وحراسة المشبوه منها.

- **ضباط المكاتب العربية ومهامها:**

لقد كان ضباط المكاتب العربية يشكلون صفا أو هيئة عسكرية، حيث كان يتم ترقية ضباط إلى رتبة عالية وسيرت المكاتب العربية من طرف ضباط فرنسيين ذو سلطة مطلقة مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة الضرائب ومصادرة الأراضي.[1]

حيث كان ضباط المكاتب العربية يشكلون هيئة عسكرية لاشك أن هؤلاء الضباط قد تدرجوا في المناصب الهامة وفقا للسلم الإداري العسكري منهم جنرال " دوس فوكس " كان في الأصل أحد ضباط المكاتب فقد بلغ تلك الرتب العالية نظرا للدور البارز الذي لعبه في السياسة الإستعمارية بالإرتقاء إلى الوظيفة العسكرية ليصبح قائدا للفيلق الثالث والنقيب " مارمينا Marmier " رئيس مكتب باتنة، الذي تم تعيينه عام 1861م، أما الملازم الأول مسمار رئيس مكتب عنابة فقد كان أحد قادة المباحث.[2]

- **المهام السياسية والإدارية:**

- التنظيم السياسي لقيادات الأهالي.
- إعداد البيانات والمعلومات حول القادة وعائلات الأهالي المتنفذة.
- إعداد الوثائق التاريخية حول القبائل.

[1] عبد الحميد زورو، المرجع السابق، ص 558.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 31.

– معاينة الجرائم والجنح المرتكبة بالإقليم الخادع للعسكريين من قبل الأهالي والبحث عن مرتكبيها.[1]

- **أهمية ضباط المكاتب العربية في الإدارة الفرنسية:**

تمكنت المكاتب العربية من إستقطاب كل القيادات العسكرية التي تمثل النخبة فكل ضباط المكاتب العربية تابع تكوين عالي في المعاهد التقنية والنفسية والإدارية وهو ما دفع الإدارة الإستعمارية إلى إصدار مرسوم يحدد مهام رئيس المكتب العربي ثم جاءت إمرأة ديسمبر 1846م يتوجه منصب نائب رئيس المعهد العربية المساعدة هؤلاء على إدارة المكتب ثم جاء القرار الوزاري 13 فيفري 1852م، يزعل من هؤلاء أنهم دائما ينوبون عن رئيس المكتب في العديد من القضايا ثم جاء الحاكم العام (أندرون Random) وإصدار المرسوم المؤرخ 07 جانفي 1854م لتطوير أداء المكتب، قصد إنهاء الوضعية الخاصة لهم وهذه التغيرات هي التي منحت للمكاتب العربية أهمية فوجدت لجنة التفتيش عام بموجب المرسوم الرئاسي عام 11 جوان 1858م[2] وتكمن الأهمية في النوعية الخاصة لهؤلاء الضباط الذين يعتبرون متخصصون في القضايا الأهلية، فهم يمثلون الواسطة بين الأهالي والسلطات سواء بواسطة الكتابات أو الشفاهة.

- **الدور الإداري للمكتب العربية:**

تعتبر مؤسسة المكاتب العربية لها مهام إدارية كثيرة عن المهام العسكرية، حيث قامت بتقسيم القبائل عن طريق سياسة فرق تسد من أجل إضعاف تلك القبائل، وكذلك كافة سياسة الإدارية تستهدف التخلص من رؤساء الأهالي وتجسيد الإدارة المباشرة للقبائل.

ولقد صارت الوظيفة القرائية من بين أهم الوظائف الإدارية التي تكلفت بها المكاتب العربية في 22 فيفري 1841م، وضع مراسيم تخص التنظيم القضائي على أساس الإختلاط

[1] شارل روبير أجيردون، المرجع السابق، ص 252.

[2] فاطمة حباش، المرجع نفسه، ص 242.

بالقضاء الفرنسي كما كان للمكاتب كذلك الحق في مشروعية معاقبة الأهالي بغرم يتراوح من 01 إلى 15 فرانكا بالحبس من 01 إلى 05 أيام في مخالفات بسيطة التهاون في دفع الضريبة أو رفض القيام بالأوامر.[1]

كذلك فيما يخص إختيار القضاة " المخلصين لفرنسا " من أجل سير إدارة المكاتب فقد الذين تم وضعهم تحت وصاية إدارة الشؤون العربية التي كان يرأسها النقيب " بواسون " القاضي محمد الشاذلي القسنطيني، الذي تكلم منه بعض الأهالي من حكمه وكان محاكمته في قصر الحاج أحمد باي قسنطينة.[2]

كما كانت الضرائب شديدة التنوع هذا الشيء الذي أدى إلى تألم الأهالي نظرا لقساوتها خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة.

كما أن ميزانية الخزينة الفرنسية تستمد مواردها من جباية الضرائب وفي هذا الصدد يقول " شارل ريتشارد " الضرائب من قبل القبائل تشكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبة لثروات الأرض غير أنها كانت تثقل كاهل الفقراء الذين يتحملون الجزء الأكبر منها[3].

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 174.

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 313.

[3] المرجع نفسه، ص 119.

المبحث الرابع: ردود الشعب الجزائري.

1. ردود الفعل السياسية:

لقد كانت ردود الفعل عند العسكريين المتنورين وجماعة النخبة إتجاه قانون التجنيد الإجباري في بدايته كانوا مؤيدين للفكرة تجنيد الأهالي مقابل أن تكون وسيلة وغاية من خلالها الذين إنتهوا من الخدمة العسكرية حقوقا مدنية معتبرة وقد عبر المسلحون من تناقض الجندية في الجيش الفرنسي تناقضا كبير مع الدين الإسلامي ومدى الأخطار التي تنجم عنه من خلال مقالاتهم وتجمعاتهم وخطبهم كما أنه أثار سخطا عظيما في كافة البلاد.[1] وتصدى له الجزائريون كونه سخرهم للخدمة والدفاع عن وطن يضطهدهم ولا تعترف لهم بأية حقوق، وعبر الجزائريون عن رفضهم التجنيد الإجباري بأشكال عديدة ونجد أن هذه المعارضة إتخذت أربعة أشكال منها:[2]

- **المظاهرات:** فقد قابل الشعب الجزائري قرار التجنيد الإجباري بمظاهرات صاخبة ومقاومة عنيفة فقد خرج الجزائريون في كل أنحاء البلاد تقريبا فنظموا مظاهرات لكنها كانت سليمة للتعبير عن رفضهم لقرار التجنيد الفرنسي وقد إتهم المتظاهرون فرنسا بخرق إتفاقية 05 جويلية 1830م في فرض التجنيد الإجباري ويقول ديبون إن أول دوار رفض دعوة التجنيد هم أولاد عوف من بلدية عين توتة، وهو يهدد الأمن العام ومستقبل فرنسا في الجزائر.[3]
- **تشكيل الوفود وتقديم العرائض:** بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912م قامت جماعة النخبة تحت قيادة لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين بإرسال عريضة هامة إلى الحكومة الجمهورية والمجلس الوطني الفرنسي وقد عبروا فيها

---

[1] عبد الرحمان إبن إبراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص 33.

[2] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 88.

[3] عبد الرحمان إبن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 33.

على أن قرار التجنيد الإجباري كان معاديا للديمقراطية لأنه كان معاديا ومطبقا على الفقراء فقط.[1]

- **تقديم الإحتجاجات ووسائل أخرى:** نموذج عن " بن ميزاب " حيث في 23 فيفري 1912م، بعثوا شكاوى إلى كل من رائد غرداية والوالي العام ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء تبعها تقرير إلى رئيس الحكومة يوم 08 جوان 1912، يشرح أسباب رفض التجنيد الإجباري التي تتلخص أولا في تعارض مع الدين الإسلامي ونتائجه الإقتصادية البيئية على " بني مزاب " ومخالفة لبنود معاهدة 1853، إلى أن قدم تقريرا من طرف وزير الحرب إلى الوالي العام يصرح فيه أن الميزابيين رعايا فرنسيين مثل غيرهم من الجزائريين وأنهم ملزمون بالتجنيد.[2]
- **الإختفاء والهجرة:** من إنتفاضات الشعب الجزائري ضد التجنيد الإجباري هو سلبي ولكنه معبر كإختفاء الشباب وهروبهم إلى أدغال الجبال وحركة الهجرة إلى البلاد الإسلامية بصفة واسعة فأغلب الجزائريين كانوا رافضين للتجنيد حتى ولو كان مرفقا بإصلاحات وحقوق سياسية حيث صرح الأهالي بأنهم سيهجرون البلاد إذا طبق التجنيد عليهم.[3]

2. ردود الفعل الشعبية:

رفض الشعب الجزائري التجنيد الإجباري وعبر عن رفضه له بمقاومات شعبية تمثلت في ثورة بني شقران بمعسكر عام 1914م وثورة الأوراس عام 1916.

- **ثورة بني شقران بمعسكر (سبتمبر 1914م):** عشية إندلاع الحرب العالمية الأولى كانت الظروف القانونية مواتية للسلطات العسكرية الفرنسية ومواتية كي تجند في

---

[1] عبد الرحمان إبن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 38.

[2] يونس بن بكير الحاج سعيد، تاريخ بني ميزاب – دراسة إجتماعية وإقتصادية وسياسية، ط02، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2006م، ص 217 ص 218.

[3] عبد الرحمان إبن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 43 ص 81.

صفوف جيشها أكبر عدد من الشبان الجزائريين مستعملة في ذلك أسلوب الترهيب والترغيب، مدعية في ذلك بطبيعة الحال أن كل الجزائريين مؤيدين لفرنسا في حربها عكس ما كان عليه الواقع، وقد لوحظ فرار الجنود الجزائريين من صفوف الجيش الفرنسي وإلتحقوا بإخوانهم المختبئين في الجبل وقاموا بشن هجومات على السلطات الفرنسية في البلاد. في حين لم تكن السلطات الإستعمارية تجهل حقيقة ثورة الأهالي ضدهم، وقد رفض أهالي المنطقة التجنيد منذ شهر سبتمبر فلقد كان لأحداث الحرب العالمية الأولى أثر عميق على نفوس أهالي معسكر إذ أثارت الهزائم التي تلقاها الجيش الفرنسي خلال الشهر الأول من الحرب إرتياحا عما لدى الجماهير. ولقد بدأت أحداث التمرد يوم 21 سبتمبر 1914م بقرية " سيدي دحر " والتي تبعد بقليل عن مدينة معسكر ثم تطورت بعد ذلك في الشهر الموالي ليشمل قرى بن سيف 08 أكتوبر 1914م وقرى أولاد سعيد بن خثير والتي من أهم أسبابها معارضتهم للتجنيد الإجباري.[1]

- **ثورة الأوراس (1916 – 1917م):** فقد كانت هذه الثورة ثمرة الإحتجاجات سكان الأوراس الرافضين للتجنيد الإجباري فأسباب هذه الثورة لا تختلف عن الثورات السابقة ويمكن إرجاعها إلى:[2] أسباب مادية إقتصادية ومنها على سبيل المثال: مصادرة الأراضي والإستيلاء عليها من طرف المعمرين والإدارة الإستعمارية بمختلف الوسائل الضرائب الثقيلة بمختلف أنواعها بالإضافة إلى العقوبات الإستبدادية المختلفة. بسبب قانون الأهالي والأندجينيا والمساس بالرموز الدينية والتعدي على الحرمات وقد إندلعت الحوادث يومي 10 و11 نوفمبر 1916 وإمتدت بقاياها لغاية نهاية أفريل وأوائل ماي وذلك بالمنطقة الممتدة بين بريكة وعين توتة وعين القصر

[1] محمد الصالح البجاوي، مرجع سابق، ص 375.

[2] نفس المرجع، ص 377.

وخنشلة والأوراس وعين مليلة وتركز في ثلاثة مناطق أساسية بالزمة ومتليلي وسهل بريكة بالحضنة.[1]

[1] محمد الصالح البجاوي، مرجع سابق ، ص 100.

الفصل الثاني: النظام الإداري في عهد الإمبراطورية الثانية

- **المبحث الأول: التنظيمات الإدارية.**

لمواجهة الفراغ الإداري الذي خلفه سقوط الإدارة العثمانية تولى القائد العام للحملة الفرنسية جميع السلطات المدنية والعسكرية وانشأ بموجب قرار صادر 06 جويلية 1830 تحت تصرفه وإشرافه المباشر لجنة حكومية مكلفة بدراسة اقتراح النظام الذي يسود مدينة الجزائر وفد حول المارشل كلوزيل الذي يحل محل مارشل دي يورموث هذه اللجنة الى لجنة مكونة من ثلاث أعضاء تشرف عليها الإدارة المدنية كما كان لسقوط حكومة شارل العاشر اثر كبير على الوضع في الجزائر خاصة في ظل عدم وجود خطة لما بعد نجاح الحملة فلم تكون الظروف في فرنسا داعمة للوجود الفرنسي في الجزائر وكان القائد العام الجنرال قد تلقى أوامر رسمية بعدم القيام باي شيء والاكتفاء بالتمركز حول سواحل مدينة الجزائر.[1]

وكان سبب ذلك هو جهلهم التام بهذه الأرض فلم يكن أحد تقريبا في الحملة يعرف الجزائر باستثناء بعض أعضاء السلك الدبلوماسي الذين كان لهم تعامل سابق مع الداي أو بعض البحارة القلائل الذين قاموا بالرحلة الى الجزائر وقد اقتصر معرفتهم على نقاط بسيطة ومحدودة في الساعة كما شكلت اللغة عائقا يمكن التغلب علية فقد كان المترجمون الفرنسيون نادرون جدا في الجيش ولم يكونوا على دراية باللغة العربية وفي هذه الظروف الثورة الفرنسية في تعاملهم مع سكان الأصليين الى الاعتماد على المترجمين مغاربه ويهود يتحدثون اللغة الفرنسية فاتخذ في ذلك الهيكل الإداري المدني الشكل الاتي :[2]

[1] يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، 1954- 1830 د. ط ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1955، ص 88.

[2] يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 375.

أ. الحاكم العام:

موظف مدني يعينه مجلس الوزراء ويتبع وزاره الداخلية الفرنسية بدلا من وزاره الحرب وينفذ أوامرها مع الحاق الجزائر مباشره بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزراء بالحكومة الفرنسية في باريس خاصه بعد صدور مرسوم 26 أوت 1881 ميلادي الذي أكد على الحاق الجزائر بفرنسا وإلحاق مصالحها المختلفة... ولم يبقى له سوى شؤون الاستيطان والشرطة والقضاء وتعليم المسلمين.[1]

وكان ذلك الحاكم العام يمثل اعلى سلطه في الجزائر وحلقه وصل بينها وبين الحكومة الفرنسية ويساعده مجلس استشاري من 10 أعضاء وكان الأدميرال دوغيدون Decueydon أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم صفته العسكرية لكنه اثبت ولاءه التام للمستوطنين حيث كتب الى رئيس بلدية قسنطينة في أوت 1871 قائلا ليس سوى هدف واحد وهو تحقيق التطلعات المشروعة للمستوطنين كما صرح أيضا بان على الأهالي المغلوبين الخضوع لقانوننا.[2]

ب. العمالات:

بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870 تحولت العملات الثلاث السابقة وهران، الجزائر، قسنطينة، الى مقاطعات ووضع على راس كل مقاطعه وله صلاحيات واسعة يمارسها تحت السلطة الحاكم العام ويساعده في تسيير ولايته مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين ضم إليه عدد قليل من الجزائريين الذين لم يزيد عددهم اعلى نسبة منتخبين في كل مجلس أي نحو سدس جمله الأعضاء كانت بعينهم وزاره الداخلية الى غاية العام 1908 ثم أصبحوا بعده ينتخبونه.

---

[1] رابح لونيسي، بشير بلاح العربي منور وآخرون تاريخ الجزائر المعاصر، 1830- 1989، م ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 78.

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص375.

أما بقي من الأراضي العسكرية فقد أوكلت إدارتها لضابط عسكري لكن صلاحيته تقلصت إذا أصبح الجنرال قائد المناطق العسكرية لا يستطيع مراسله الحكومة عن طريق الوالي أي انه يخضع لسلطه هذا الأخير.[1]

كما أصبح الأمين العام له صلاحيات نظيره في فرنسا فهو مكلف بإدارة مكاتب الولاية ودائرة مقر الولاية ويساعده الوالي وينوب عنه في حاله غيابه.[2]

يمارس وظيفة محافظ الحكومة أمام مجلس المقاطعة وادخل مبدا الانتخاب لأول مره بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين كما رفع أعضاء المجلس الى 36 عضوا منهم 30 عضو منتخب ويمثلون المستوطنين ومنح مرسوم 23 أكتوبر 1875 المجالس العامة صلاحية هامه غير أن المستوطنين يمثلون أربعة أخماس أعضاء المجلس.

وقد أصبح هذا المجلس يتمتع بالسلطات مماثله لنظيره في الوطن الأم وكان يمثل جهاز استشاري ومحكمة في المجال الإداري.[3]

ج. البلديات:

فيما يخص التقسيم الإداري فقط قسمت المقاطعة الى دوائر وقسمت الدوائر الى بلديات كامله الصلاحية وأخرى مختلطة.[4]

1) بلدية كاملة الصلاحية:

أنشئ هذا النوع من البلديات فقط لاستشاره المجلس العام وما دام المستوطنون هم المسيطران على المجالس العامة للمقاطعات ولهم القدرة على ممارسه الضغوط على الولاة والحاكم العام ووزير الداخلية من خلال ممثلية في غرفتي البرلمان.

---

[1] بشير كاشه الفرحى، مختصر وقائع أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830- 1962، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع الروسية، 2007، ص78.

[2] رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص 79.

[3] 01./collect cloud, op-cit p 42

[4] ibid. p 43

مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية الى جانب حملاتهم الإعلامية عبر الصحف ونفوذهم المالي الكبير فقد زاد عدد هذا النوع من البلديات بسرعه فحتى قبل تعيين الحاكم العام دوغيدون استحدثت 18 بلدية ذات صلاحية كاملة.[1]

في مقاطعة الجزائر و 11 بلدية في مقاطعه وهران وبلدية واحدة بقسنطينة ففي سنة 1969 بلغ عددها 96 بلدية ربعه على مساحه 12،343 كم وكما كان بها 478000 نسمة وكان على رأس هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين بمساعده مجلس بلدي منهم أيضا قد يشارك فيها بعض المسلمين بنسبه حددها مرسوم 07 أبريل 1884 بما لا يزيد عن ستة الى ثمانية أفراد كحد اقصى او اربع حمله الأعضاء لكنهم كانوا محرومين من المشاركة في انتخاب شيخ البلدية ونوابه[2]، ولقد شجعت الإدارة الاستعمارية على خلق بلدية كثيره من هذا النوع من بلدية قديمة وكمثال على ذلك انفصلت سطاوالي على الشراقة في 1887 وذلك بواسطه تأسيس مراكز استيطانية منفصله عن البلديات المختلطة كما حصل في مدينه ما كلة في الجزائر 1887 انفصلت على المدينة المختلطة فور ناسيونال، مدينة الأربعاء حاليا وهكذا تزايد عدد البلديات كاملات الصالحية بشكل ملفت الإنتباه، حيث وصلت سنه 1900 ميلادي الى 261 بلدية وكانت هذه البلديات تمول من طرف أهالي البلديات الفقراء الذين لا يستفيدون إطلاقا من خدماتها وهذا باعتراف فيري الذي قال إن هذه البلديات هي استغلال مكشوف لابن البلد الأصلي.[3]

---

[1] بن موسى حمادي جمال، من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، 1850- 1900، مذكره ماجيستير، في التاريخ الحديث والمعاصر جامعه منتوري قسنطينة، 2003- 2004، ص 23.

[2] عبد الحميد شيخي، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في الجزائر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره أول نوفمبر، 1954، الجزائر، د. س، ص 90.

[3] Charades Roberta Géron, histoire de l'Algérie contemporaine, paris, p,u.k.1964.

2) البلديات المختلطة:

أنشئت بمرسوم 27 ديسمبر 1868 ببعض الجهات التي معظم سكانها من المسلمين واستقرت بها إعداد قليلة من الأوروبيين لم يتجاوزوا عددهم المئة أحيانا في بعض البلديات كبلدية جرجرة 49 مستوطنا وبلدية البنيان 74 مستوطن بلدية الميلية 94 مستوطنا ومع ذلك فقد كان عدد الأوروبيين في مجالسها أكثر من عدد المسلمين كانت هذه البلديات في البداية تحت الرقابة المباشرة لضباط عسكريين ثم جعل على راسها منذ عام 1871 متصرفون إداريون فرنسيون يملكون كل السلطات تقريبا حيث كانوا يطلعون بمهام رئيس البلدية والقاضي وقائد الشرطة وجالب الضرائب وغيرها كما كانوا غير خاضعين لاي مراقبة.[1]

أنشئت هذه البلديات من اجل إدارة المجتمع المسلم في المناطق العسكرية حيث يعين الأوروبيون ولان مرسوم 24 ديسمبر 1870 اخضع مناطق الحكم العسكري السابق للإدارة المدنية فان السلطات المدنية وجدت نفسها مرغمه على الاحتفاظ بجوهر النظام الإداري العسكري السابق وأضافت عليه فقط مظهر مدني وكان الهدف من أنشائها هو ترسيخ النظام الإداري الفرنسي في الجزائر وقد استحدثت في المناطق التي مسها الاستيطان وكانت هذه البلديات تدار بواسطه لجنه البلدية أعضائها مختارون من بين السكان الفرنسيين ويعين الحاكم العام رؤسائهم ونوابهم ،وكانت تركيبه لجان البلدية من الموظفين العسكريين وهن المستشارين الأوروبيين ومسلمين ويهود.[2]

وتبعا لذلك فان البلديات المختلطة كانت تمثل خمسه أسداس أراضي الجزائر الشمالية وضمه ثلاث أخماس السكان المسلمين وخمس السكان الأوروبيين فعلى سبيل المثال فانه في سنه 1870 كان عدد البلديات المختلطة 17 بلدية موزعه على العملات الثلاث على

[1] بن موسى حمادي، المرجع السابق، ص 24.

[2] Collcet cloud, op, cit, p 103

النحو التالي خمسه بعماله الجزائر سبعه بعماله وهران وخمسه بعمالة قسنطينة يسكنها 3870 أوروبيا.[1]

3) البلديات الأهلية:

وهي خاص، بالقبائل في الجنوب ويوجد هذا النوع من البلديات يديرها ضباط الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية الصرفة ويحكمها قائد يشرف على قبيله كامله تحت إشراف رائد البلدية المختلطة أو الملحقة ويدعى القايد أغا أو الباش أغا وقد تحول الكثير منها الى بلديات أوروبية يعد استقرار بعد العناصر الأوروبية فيها وبلغ عددها 12 بلدية عام 1900م.[2]

الباشا أو الباش أغا حاكم دائرة واسعه له وله سلطات قوية وهو لقب تركي.

4) التنظيم الإداري في الجنوب الجزائري:

بالنسبة للجنوب الجزائري فقد ظل تحت حكم العسكريين وهذا تطبيقا للمرسوم الصدر يوم 18 / 03 /1871 وكان ذلك لعده أسباب أهمها صعوبة التغلغل داخل المناطق الجنوبية حيث كان النظام العسكري أمثل نظام لتحقيق مواصلة الاحتلال[3].

وقد قسمت الأراضي الجنوب الى مجموعات إدارية منفصلة بعضها عن بعض وهي كالاتي

1) **ارض عين صفراء:** وتشمل الهضاب العليا وواحة الساوره كما تشمل ارض عين الصفراء وواحة التوات.
2) **ارض الواحات:** ومركزها الإداري مدينه ورقلة وهو مالي والنيجر اليوم ومنطقه الهقار وتانزروفت.

---

[1] Charles Robert ogérom op ,cit ,p 139

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 1954 ديوان المطبوعات، جامعه الجزائر 05 2007 ص

[3] عبد الحميد شيخي فصل، الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في الجزائر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره أول نوفمبر 1954 الجزائر دس ص 290

3) **أرض توقرت:** وتشمل وادي سوف وادي أغرغر وواد الريغ.

4) **أرض غرداية ووادي ميزاب:** يمكن اختصار خصائص الإدارة في مناطق الجنوب في إن أنواع بلديات الموجودة في الشمال غير موجودة في الجنوب ما عدا البلديات المختلطة وهي القاعدة العامة في التنظيم الإداري أما البلديات فأنها تسمى دوائرCercles والملحقاتOnnesces ، فضلا عن مكاتب الشؤون العربية كما إن البلديات المختلطة في الشمال يرأسها منصرف إداري وفي الجنوب ضابط برتبه رائد وتوجد سبعه بلديات مختلطة في الجنوب[1].

[1]عبد الحميد شيخي فصل، المرجع السابق، ص 221

- **المبحث الثاني: وزارة الجزائر والمستعمرات.**

التنظيم الإداري للمستعمرة في فتره ما بين 1834 _1870 فتره الحكم العسكري.

بعد اربع سنوات من الاحتلال ادرك الفرنسيون انهم لا يستطيعون إدارة البلاد وإقامه علاقات مع السكان الأصليين من خلال المترجم من المغاربة واليهود المشكوك فيها فقد اقترض توسع الاستعماري في إرجاء البلاد الذي انتهجته الإدارة الفرنسية بعد أمرية 22 جويلية 1834 وضع نظام إداري جديد يتماشى وضعية التطورات التي فرضتها عملية التوسع وتزايد شده المقاومة الجزائرية وقد أدى هذا الأمر الى إنشاء جهاز إداري أولا سمي بالمكتب العربي سنه 1834 بناء على نصيحه الجنرال تريزل رئيس الأركان وقد كان جهاز عسكري وإداريا واستخباراتيا للعمليات الحربية ومدير لجميع الشؤون العربية وعهد بإدارته الى قائد الزواف النقيب لامورسيار وقد ضرب لاموسيار مثال للقوه والمبادرة خاصه سنة 1833 عندما توجه الى المناطق التي تقطنها القبائل المتمردة وتفاوض بنجاح مع زعمائهم الذين خففوا من وطاءتهم وغضبهم على الإدارة الفرنسية بعد اطلاق سراح أعيانهم الذين تم سجنهم في عهد دوج بروفيجو ويتألف المكتب العربي من نخبة من الضباط الذين يجيدون استخدام القلم والسيف ويقودون الحرب الدبلوماسية ويتمتعون بمهاره التحدث والكتابة باللغة العربية مثل اللغة الفرنسية وقد قدموا خدمات جليلة للجيش وكان من ابرز مهام هذا المكتب ضمان تهدئه والاستخبار.[1]

وفي عام 1837 صدر امر بتاريخ 22 أبريل نص على إلغاء منصب الأغا واستبدال المكتب العربي بمديرية الشؤون العربية تحت قياده الجنرال دوماس أوجين وأصبحت هذه المديرية تمثل فرنسا لدى السكان الأصليين بموجب المادة الثانية من هذا الأمر حيث جاء في النص الأصلي ما يلي[2]:

---

[1] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية عالم المعرفة، الكويت 1983، ص 23،24

[2] نفسه ص 25

سيكون لمدير الشؤون العربية السلطة الوحيدة باسمنا على القادة والشيوخ والحكام والقضاة والمفتين وغيرهم من الموظفين المحليين والأوامر التي يصدرها لهم في موجب موافقتنا الصادرة من مكتبنا الخاص كما انه سيكون مسؤولا عن إقامة العلاقات مع القبائل المحلية ويتولى تحت مسؤولياتنا إدارة الأموال المخصصة لمصروفات مديرية الشؤون العربية والنفقات الحكومية والنفقات السرية ضمن الحدود التي سنضعها لكل منها.

ولكن رغم هذا التعويض لم يكن مدير الشؤون العربية مسؤولا مطلقا القدرة فقد كان مجرد وكيل تنفيذي للحاكم العام يعمل باسمه وبأمره وتحت موافقته ومسؤوليته وكان الحاكم العام هو الموجه الأول له كما إن الهدف الحقيقي من إنشاء مديرية شؤون العربية هو تسهيل التواصل بين الإدارة الفرنسية والقبائل الأهلية وجذبهم من خلال احترام أعدادهم ومصالحهم وقد الغيت هذه مؤسسه سنه 1839 وأسندت صلاحياتها لهيئة الأركان العامة التي ظلت مسؤوله عن إدارة العرب حتى مجيء المارشيل بيجو الذي أعاد إدارة الشؤون العربية على أسس جديده.[1]

والذي بمجرد تولية منصب الحاكم العام للجزائر راسل وزير الحرب في 10 جوان 1840 برسالة جاء فيها حتى يتسنى لنا حكم إفريقيا يجب على رجالنا أن يتحلوا بالهدوء والقوه في نفس الوقت وعندما أقول قوه فإنني اقصدها عقليا وجسديا فقد حان الوقت للعقداء ورؤساء المكاتب المسنين الذين لا تدعمهم قوه العقل والقلب والقوه البدنية بان يعودوا الى فرنسا وأشار الى أن الإصلاحات الأكثر عملية لتحقيق الاستعمار المدني والعسكرية وأحداث مؤسسه تتوافق مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد

وهكذا أدرك المارشال بيجو مبكرا ضروري تشكيل نظام يضم ضباط متخصصين في إدارة القبائل الأهلية الى جانب احتفاظهم بمهامهم العسكرية لهذا عمل على أن يكون

[1] عمار بحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979

لهؤلاء القادة الضباط دراية بالقضايا حيث تحدث في احدى مراسلته مع وزير الحرب Ministre de la guerre

في رسالة مؤخره في 23 جويلية 1842 قائلا يجب تشجيع الضباط.[1]

الذين عكفوا على دراسة اللغة العربية وتفرغوا لحكم الأهالي للتمكن تدريجيا من التخلي عن الزعامات المحلية وحكم العرب بطريقه مباشره كما ذكر رجل القانون الفرنسي فيكتور فوشي أيضا في دراسة حول المكاتب العربية واهتمام المارشال بيجو بضرورة وضع مؤسسه تتماشى وضعية الوضع في الجزائر وقد استشهد فوشي بقول للمارشال بيجو جاء فيها: بعد الغزو فان الواجب والمصلحة الأولى هو أن بحكم هذا الشعب المهزوم جيدا وفي هذا الصدد يختلف غزو الجزائر عن الفتوحات التي قمنا بها في أوروبا في إفريقيا كانت مهمتنا صعبه جدا كان علينا أن نجد الحلول لأخذ الأرض وإبعاد أهلها وإحلال عناصر جديده مكانهم تختلف كل الاختلاف عنهم في العادات والتقاليد لذلك كان لا بد علينا أن نظل دائما قاربين من الأهالي وهذا لا يتحقق حسب اعتقاده لا يوجد مؤسسه تضمن لنا هذا الأمر"

في هذا الوقت كانت الإدارة العسكرية في العمالة تتكون من:

- لواء قائد الإقليم général de division
- قائد الكتيبة أو السربchef de bastion ou d'escadron
- عملاء يقومون بالتقسيمات الإقليمية généraux de brigade ou de colonel commandant.[2]

مكتب تابع لمديرية الشؤون العربية يكون رئيسه بدرجه نقيب،capitaine

في التقسيمات الفرعية وفي الدائرة يكون برتبه ملازمlieutenant

[1] بورغدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في عماله قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن 19 بشهادة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه منثوري قسنطينة، ص 96

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر فيصل الأحمر، دار القصبة لنشر الجزائر 2005 ص. 58

وفي ظل الظروف التي كانت تعيشها المستعمرة لم يحقق هذا التنظيم الأهداف التي كانت تسعى اليها الإدارة الفرنسية خاصه بعد اندلاع المقاومات الشعبية في الشرق والغرب الجزائري والتي كادت أن تنهي التقدم الذي أحرزه الاستعمار بذلك رأى المارشال بيجو انه إذا كان الغزو من عمل الجيش فان الحفاظ علية سيكون من عمل:[1]

المكاتب العربية:

والذي إنشات بمقتضى القرار الوزاري الصادر في 01 فبراير 1844 الذي اعتبر شهادة ميلاد المكاتب العربية.

حيث جاء في المادة الأولى من هذا القرار «سيكون هناك في الجزائر في كل قسم عسكري تحت سلطه الضابط العام مكتب يعمل بتوجيه مباشر من الإدارة العسكرية كما نص القرار على انه ستنشأ مكاتب فرعية في التقسيمات الفرعية وفي كل النقاط التي يحتلها الجيش كلما شعر الجيش بان ذلك ضروري وقد سميت الأولى بمكاتب الدرجة الأولى ويتم أنشاؤها في عواصم العملات أما الثانية سميت بمكاتب الدرجة الثانية.

ويعرف الضابط المكتب العربي المعروف فرناند ايغون المكتب العربي على انه حلقه وصل بين الغرفتين العربي والأوربي وانه مؤسسه لم يتبقى له وجود في النظام الإداري الفرنسي حيث انه استحدث خصية لإدارة وضع استثنائي خاص بالأهالي لذلك في مؤسسه المكتب العربي لا يمكن مقارنه عندها باي شيء في الماضي الإداري الفرنسي.[2]

يتكون الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة من: رئيس السربون والمسؤول عن المكتب وكان كل مكتب يضم مركزا إداريا على راسه ضابط يتحدث اللغة العربية وعلى دراية بأعداد وتقاليد الأهالي بالإضافة الى ملازم يقود فرقه المشاة وملازم ثاني يقود الفرسان الصباحية، ضبط مترجم يتقن اللغة العربية وضابط صحة هذا فيما يخص المكاتب المركزية أما المكاتب

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر محاوله لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979، ص 128

[2] فرحات عباس، ليله الاستعمار، المرجع السابق، ص 59 .

الفرعية أو مكاتب الدرجة الثانية فكانت تضم ضابط وسكرتير عربي او خوجة وسكرتير فرنسي ومترجم وطبيب بالإضافة الى فرقه من الصباحية.

وعندما تكون الدائرة واسعه يكون لها مكتبان عربيان أحدهم خارج عاصمه المقاطعة ويسمى ملحقا ويحمل الضابط الذي يديرها على لقب رئيس الملحق ويؤدي بتفويض من القائد العسكري جميع وظائف هذا الأخير تتبع مكاتب الدرجة الأولى مباشره الجنرالات الذين يقودون الأقسام الفرعية أما الثانية فهي مرتبطة بالدوائر وتقدم تقاريرها عن طريق المكاتب الأولى الى جنرالات الأقسام الفرعية.[1]

وكان المارشال بيجو يرى أنه لكي تتمكن من إدارة القبائل العربية وإخضاعها فانه يجب الحفاظ على بعض الزعامات المحلية، تمارس من خلالها فرنسا سلطتها على هؤلاء السكان تحت إشراف المكاتب العربية وبناء على هد تم تعين الخلفاء والباش أغا والأغوات وكانت علامة تنصيبهم هي تقديم البرنوس على أنه يتم تجديدهم كل عام لكن الجنرال بيجو لم يرى هناك ضرورة لتغير الجمع سنويا وأنه يمكن لكل من أثني عليه في عمله البقاء في منصبه وخاصة القضاة.[2]

وقد تحدث رجل القانون الفرنسي فيكتور فوشي حول أذرة المكاتب العربية من طرف شخصيات أهلية حيث جاء في قوله "إن مؤسسة المكاتب العربية مهمة للغاية لتطوير الغزو والاستيطان كوسيط في التعامل مع السكان الأطيب ويرجع سبب تنصيب شخصيات أهلية لرئاسة هذ المكاتب الى نقص الخبرة الفرنسية بأحوال الأهالي وأعرافهم، وقد استند في حكمة هذا على شهادة النقيب دوانو le capitaine doineau.

رئيس المكتب العربي بتلمسان حيث جاء في شهادته: " لقد شاركت بنفسي في الإدارة العليا للجزائر وقد سمعت العديد من الانتقادات وبحثت في أسبابها، وقمت بقياس نطاقها

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض بان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، 1962 ج1، دن 2005 ص 317 .

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص .317

الحقيقي وباختصار أدركت أنه من الصعب جيدا إيجاد الحكم سليم ومدروس جيدا من حيث المؤسسة والأشخاص عندما لا يكون لدينا المعرفة والخبرة المحلية لمعرفة حياة السكان واحتياجاتهم لتقديم ضروريات الغزو والحرب.[1]

أما عن أسباب إنشاء هذه المؤسسة فقد صرح الماريشال بيجو " لقد عشنا السنوات جنبا إلى جنب مع السكان الأصلين الذين تركناهم لحالهم بدون قواعد ولا انضباط ولا مؤسسات يعيشون في عزلتهم ... استبدلنا احتياجاتهم باحتياجاتنا، وجعلنا جميع السلع أكثر تكلفة دون زيادة مواردهم، وكانت نتيجة ذلك بؤس عميق لدى الأهالي لكن لحسن الحظر أن الوقت لم يفت فقد قامت حكومتنا في الجزائر يا نشاء المكاتب العربية، وتنظمها وأصبحت الوسيط بينها.[2]

بين أهالي العرب " من خلال هذا التصريح تفهم أن سبب الأساسي للإنشاء هذه المكاتب هو إدارة المجتمع المحلي أين ستكون هذه المؤسسة ممثله للحكومة العامة لدى الأهالي.

أما المؤرخ الفرنسي الكسي دوطوكفيل فذكر انه لن توجد مؤسسة أكثر فأئده للسيطرة على كل إفريقيا مثل المكاتب العربية هذه المؤسسة التي أنشأها المارشيل بيجو والتي نظمها وعممها كانت ترتكز على جمله من المبادئ الحكيمة وهي[3]:

ينبغي أن تكون السلطة السياسية التي تعطي الأمور دفعها الأول بيد الفرنسيان في كل مكان ولا يمكن أن يتولى هذا الأمر رؤساء الأهالي حتى لو كان المأمون فيهم هذا أول مبدا.

---

[1] أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرر 1839 – 1962 دار الغرب الإسلامي، لبنان 2007، ص 25

[2] .محفوظ قداش جزائر الجزائريين – تاريخ الجزائر 1830_ 1962 ، تر محمد ضعة خاصة بوزارة المجاهدين 11 د،ن د،م. 1996،ص 154

[3] المرجع نفسه، ص 155

السلطات الثانوية للمكاتب العربية تمنح للرؤساء الأهالي ونقصد برؤساء الأهالي هنا العرب الذين ينحدرون من عائله الأرستقراطية يشكلان ترتيبا هرمي يأتي في قيمته الخليفة والباشا أغا و الإغا ثم الأغوات ذو الوظائف العسكرية والقضائية ثم القيادة والموظفون الإداريان على الحكومة الفرنسية القضاء على بعض العائلات التي تملك سلطة دينية وعسكرية والتي لم تقوم باي عمل يوحي بدعمها للسلطة الفرنسية في المنطقة والعمل على إيجاد عائلات جديده يكون لها تأثيرات من صنع فرنسا لكي تخدمها ضد كل من يثور على الإدارة الفرنسية[1].

وقد شكلت المكاتب العربية منذ تأسيسها إدارة حقيقية داخل الإدارة الفرنسية بفعل مؤسساتها وأجهزتها ومهامها المتفرعة وأصبح المكتب السياسي حكومة داخل حكومة أو بالأحرى أصبح هو الحكومة نفسها بالنسبة للأهالي مما عزز كل يوم الرابطة التي ترتبط السلطات العسكرية بالإدارات الأخرى الموضوعة بموجب المراسيم والقوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائر.

ورغم أن اكزافيبربا كونو اعتبر أن المبدأ الأساسي لعمل المكاتب العربية وكما سماها عقيد المكاتب العربية هو التهدئة وضمان السلام لأنه الشرط الأول لتوطيد الغزو والحفاظ على التقدم الذي حققه الاستعمار لكن طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر جعلت مهمه المكاتب العربية أكثر شمولية[2].

وهو ما تحدث عن دوماس في تقاريره حول عمل هذه المكاتب حيث قال أن الغرض من هذه المؤسسة هو ضمان التهدئة الدائمة للقبائل من خلال إدارة عادله ومنتظمة بالإضافة الى إعداد سبل استعمارنا وتجارتنا من خلال الحفاظ على السلامة العامة ورعاية مصالح

[1] صالح فركوس المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسية 814 ق م، 1962 م، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، ص 145

[2] المرجع نفسه، ص 146 .

الأهالي وهذه المهمة لا تعني فقط المشاركة الفعالة في الغزو وأيضا ضرورة الدراية والمعرفة العميقة بمجتمع الأهالي ومصالحه والقوى العاملة فيه.

لكن الحقيقة أن فرنسا من خلال اهتمامها بحياة هذه لم تكن تهدف الى الارتقاء بهم او مساعدتهم بل كانت غايتها هو ربطهم بالأرض من خلال تطوير أساليب الزراعة وأدواتها لأنها كانت على يقين بان تفكير المزارع الذي لدية ما يخاف علية لن يكون نفس التفكير الأهلي المحروم الذي لم يبقى له شيء ليخسره فسيكون مستعدا دائما للانخراط في أي تمرد أو ثورة على فرنسا وسلطتها لان الشعور بالظلم هو الذي يصنع الثورات[1].

وفي ظل العزلة وسط القبائل المعادية في الغالب كان على ضباط المكاتب العربية أن يكونوا في نفس الوقت محاربين ودبلوماسيين وإداريا ومدراء للأشغال العمومية ومفتشين للضرائب ومستشارين زراعيين وقضاة ومدراء لشؤون تعليم الأهالي ولهذا كانت مهام المكاتب العربية كثيره ومعقده.

وقد حدد القرار الوزاري الذي أنشأ هذه المؤسسة بشكل منتظم لأول مرة مسؤولياتها ودورها في إدارة السكان الأصليين في الجزائر على النحو التالي:

تتولى المديريات والمكاتب بشكل خاص مسؤولية الترجمة العربية والتحرير وإعداد التقارير وإرسالها وتلقي الأوامر وغيرها من الأعمال المتعلقة بسير الشؤون العربية ومراقبه الأسواق وإنشاء الحسابات بجميع أنواعها لتقديمها الى الحاكم العام عن الواقع السياسي والإداري للبلاد.

ثم تطورت هذه المهمة التي تم تعريفها بشكل غامض في بداية ظهور هذه المؤسسة[2]. وحصرها في ضمان تهدئه وإحلال السلم بشكل كبير منذ ذلك الأحيان فأصبحت تشمل جميع فروع الحكومة والإدارة للمجتمع الأهلي، فالمكاتب العربية مسؤوله عن التوجيه والإشراف

---

[1].صالح فركوس المرجع السابق، ص 147

[2]محفوظ قداش جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830_1950، ترى، محمد المعراجي، طبيعة خاصه بوزارة المجاهدين د، ن د، م، 1996، ص 154 .

عن العملاء المحليين الذين استثمرتهم فرنسا مع مراقبه جميع أمثالهم كما أنها توفر للسكان الأصليين وسيله امنه وسهله لإرسال شكواهم ومطالبهم الى السلطة الفرنسية، تشرف على العدالة والعيادة والتعليم العام في القبائل من خلال إشرافهم يتم تنظيم عمليات تحصيل ضرائب وإعداد المشاريع والتقديرات والخطط للأعمال المرافق العامة[1].

يواصلون تأطيرهم وتوجيههم للسكان الأصليين لزراعة الأشجار وبناء المنازل ويجمعون وينظمون ويقودون فرق سلاح الفرسان غير النظامية ويضمنون حراسه الطرق والأسواق والتجمعات السكانية الأوروبية من المداهمات ويشجعون السكان الأصليين على التداوي والتطعيم وأخيرا يدرسون كل ما يتعلق بعادات وتقاليد القبائل.

ويمكننا القول إن التطور المستمر للغزو هو الذي أدى بطريقة مترابطة الى توسع صلاحيات المكاتب بالعربية والتي لم تكن نظاما خطط له مسبقا لفرضها على البلاد وإنما كان من صنع الأحداث نتيجة التجربة فقط كما كان من مهام المكاتب العربية أيضا:

وضع قوائم بأسماء الأشخاص وممتلكاتهم خاصه عدد الهكتارات الذي كانت أساس ضريبة العشور.

أنواع الماشية وعددها التي يمتلكها كل فرد وهي أساس ضريبة الزكاة.

عدد الخيام والأكواخ وعلى أساسها وضع ضريبة الغرامة اللازمة ويتم فحص هذه القوائم من قبل رؤساء المكاتب العربية ويتم رفعها من طرف القائد الأعلى الى اللجنة الاستشارية.

ولقد ساهمت المعلومات التي أشرفها على جمعها وحفظها ضباط المكاتب العربية واللجان الفرعية القائمة على تطبيق سيناتوس كونسيلت 22 أبريل 1863 حول القبائل

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 155 .

الأهلية والمساحات التي يشغلونها وتعدادهم السكاني وطريقة توزيعهم وثرواتهم وغيرها من الأمور التي شكلت قاعدة معرفية اعتمدت عليها هذه اللجان في عملها.[1]

كما اهتمت المكاتب العربية بالتعليم وأشرفت على بناء المدارس حيث تم إنشاء مدرسه عليا في كل مقاطعه من المقاطعة الثلاث ومدارس ابتدائية عربية في القبائل والمدن التي يكثر بها عدد الأهالي وقد تم تسجيل الدخول عدد كبير من الأطفال السكان الأصليين في هذه المدارس بلغ سنه 1852 600 شاب وفتاه يتعلمون اللغة العربية والفرنسية حيث كانت هذه المكاتب معادية للزوايا والمدارس القرآنية وتنظر لها على أنها بؤر للتعصب ورأوا أن الحل هو إنشاء مدارس عربية فرنسية تقوم بتدريس اللغة العربية صباحا والفرنسية مساء[2].

كما كان لهذه المكاتب أيضا مهمه صحية حيث رأى ضباطها أن هذا الأمر سيجعل الإدارة الفرنسية قريبه من الأهالي دائما وان هذه العيادات الصغيرة ستشكل مركزا لجمع المعلومات أيضا وهو الأمر الذي أكدت علية الإدارة الاستعمارية حيث اعتبرت أن استحداث مراكز طبية تابعه لهذه المكاتب سيكون فعالا في تقريبنا من الأهالي خاصه في بلاد القبائل سيستغرق الأمر وقت طويل لكنه سيكون فعالا لذلك فقد كانت مؤسسه المكاتب العربية في غاية الأهمية بالنسبة للإدارة الفرنسية للاحتفاظ بهذه المؤسسة نظرا لما توفره للحكومة العامة من خدمات في تهدئه وإخضاع العنصر الأهلي[3].

كما كانت المكاتب العربية مسؤوله عن وضع جداول رواتب عمال دور العيادة وسلك القضاة حيث خصص لهم على حد تعبير الإدارة الفرنسية أجور عالية ما يضمن لهم مكانة مشرفه بين إخوانهم في الدين.

---

[1]عيسى يريز، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر خلال 1830 _ 1914 رسالة ماجستر جامعة الجزائر، 2008 _2009، ص 128 .

[2]عمار عموره، الجزائر بوابه التاريخ ا: لجزائر عامه ما قبل التاريخ الى 1962، ج 1، دار المعرفة الجزائر، 2009

[3]عيسى يزيز، المرجع السابق ص 19 .

دراسة وصياغة المشاريع واللوائح الخاصة دراسة الميزانية وإعدادها والتعليق عليها إدارة التقرير حول نفقات المكتب مراقبة الشرطة وعمل المؤسسة الدينية والإشراف على ترشيد المرافق العامة إعداد النفقات الخاصة بالمؤسسات الدينية مراقبه طرق التدريس ومحتوى البرامج التعليمية مراقبه التجار وحركه التجارة المحلية إدارة ومراقبه الأسواق مراقبه عمل المؤسسات الخيرية والإغاثية[1].

[1]صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين، المرجع السابق، ص 195 .

- **المبحث الثالث: إلغاء الوزارة والتنظيم الإداري الجديد.**

أقرت حكومة الدفاع الوطني والإصلاحات الإدارية الجديدة في الجزائر بموجب المرسوم الصادر في 10 نوفمبر 1870 والذي تمت مناقشة في الفترة ما بين 24 أكتوبر- 10 نوفمبر 1870 وقد تضمنت إلغاء منصب الحاكم العام للجزائر ونائب الحاكم العام والأمين العام للحكومة كما تم إلغاء المجلس الأعلى للحكومة مع الحفاظ على تقسيم الإداري للجزائر في ثلاث مقاطعات يديرها موظف مدني يقيم في مدينه الجزائر حيث جاء في المادة 05 والإدارة العليا في الجزائر في مدينه الجزائر تحت السلطة موظف سامي مدني سلطه على المقاطعات السادات في حين حددت المواد 06 07 08 الإدارة الجديدة للأراضي الجزائرية داخل المقاطعة كما يلي :

يتولى لواء قيادة القوات البرية والبحرية الموحدة في المقاطعات الثلاث ويدير السكان الأصليين الخاضعين حاليا للسلطة العسكرية ويحتفظ وزير الحرب ووزير البحرية بالسلطة على الجيش في الجزائر.

تتولى إدارة كل مقاطعة والتي يمارس تحت سلطة الحاكم المدني الصلاحيات الممنوحة للولاة في مقاطعات الجمهورية ويتلقى تعليماته منه في كل ما يتعلق بالاستعمار ويبلغه بتنفيذها في حالة غيابه يحل محله أمينه العام.

تتم إدارة السكان الخاضعين حاليا للسلطة العسكرية في المناطق العسكرية من قبل عقيد أو مقدم يعينه قائد الجيوش البرية والبحرية واي مركز من هذه الأراضي ترى السلطة المدنية أن به عدد كافي من الأوروبيين لتشكيل لجنة بلدية (لم نقل مجلس بلدي بحكم أن البلديات التي تقام في هذه المناطق في بلديات مخلطة) سيتم تشكيلة كبلدية تخضع لسلطة أو إشراف الوالي.[1]

[1] شارل رويسر أحيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، تر، حاج مسعود، دط، دار الرائد للكتاب – الجزائر، 2007، ص 378 .

كما تم إنشاء لجنة استشارية للحكومة العامة للجزائر تبدي رأيها في المسائل المعروضة عليها حول نظام الإدارة العامة الذي سيعتمد خلال ثلاثة أقدم من نشر هذا المرسوم تتكون بموجب المادة 11 منه من:[1]

- ستة مواطنين فرنسيين أو إيجار مذعنين بالجنسية الفرنسية للمنتخبين لمده ثلاث سنوات عن طريق الاقتراع على القائمة وبالأغلبية المطلقة للأصوات من قبل الناخبين الفرنسيين في الجزائر بمعدل عضوين في كل مقاطعه.
- الرئيس الأول لمحكمه الجزائر العاصمة.
- الأمين العام للحكومة.
- المفتش العام للمالية ولا يتمتع الأخيران بصوت تداولي في المسائل التي تقع ضمن نطاق اختصاصها ويتولى الحاكم العام المدني للجزائر عندما يرى ذلك مناسبا رئاسة اللجنة الاستشارية أن لم يفعل ذلك تكون الرئاسة للرئيس الأول لمحكمه الجزائر.

وقد نص النظام الجديد للإدارة العامة في مادته الأولى على إلغاء المجلس الأعلى للحكومة بما أن هذا المجلس يمثل مركز القيادة العليا للمستعمرة فقد نصت المادة 14 من هذا المرسوم على تشكيل مجلس اعلى للحكومة تحدث التركيبة في:

1. الحاكم العام المدني رئيسا
2. قائد القوات البرية والبحرية للجزائر
3. الرئيس الأول محكمه الجزائر العاصمة
4. رئيس أساقفة الجزائر
5. ولات المقاطعات الثلاث

[1] شارل رويسر أحيرون، المرجع السابق، ص 378 .

6. تسعة مستشارين عامين من المجال العامة بمعدل 3 عن كل مقاطعه يجتمع مره واحده في الستة في شهر أكتوبر يصوت على المشاريع المتعلقة بالقروض التي سيتم منحها والأشغال العامة التي ستقام.[1]

ورغم أن الأهالي المسلمين في هذه الفترة كانوا ينتظرون أن تقوم الإدارة الجديدة بالصلح اللازم وتمنحهم الحقوق المدنية والسياسية والتمثيل النيابي الذي يراعي وزنهم الديموغرافي إلا انهم تعرضوا الى سلسله من التشريعات التي تسند حق تعيين ممثلين في المجالس المحلية الى هيئات مختلفة ورغم أن مرسوم 11 جوان 1870 أعاد للأهالي حق انتخاب ممثلين عنهم في المجال العامة إلا أن الحكومة الفرنسية قامت بإلغاء هذا الحق لأنه حسبها " بتعارض مع مبادئ القانون العام حيث لا يمكن منح حقوق الناخبين في المسائل السياسية لأخرين غير مواطنين ".[2]

بتعارض مع مبادئ القانون العام حيث لا يمكن منح حقوق الناخبين في المسائل السياسة لأخرين غير مواطنين بعد ذلك صدر مرسوم 28 ديسمبر 1870 والذي يقضي بدليل الأعضاء المسلمين في المجالس العامة من قبل وزير الداخلية بناء على الاقتراع الولاة وبموجب مرسوم 23 سبتمبر 1875 ثم يحب حق تعيين المستشارين المسلمين من وزير الداخلية واسند الى الحاكم العام مره أخرى بهذا ظل الأهالي بعيدا عن مناقشه الأمور التي تهمهم وتهم بلادهم.[3]

كما خلق هذا الأمر وضعا في غاية التناقص فطالما أن الأهالي المسلمين ينتخبون ممثليهم في مجالس البلدية وهم غير مواطنين فلماذا لا يستطيعون تعيين ممثلين في المجالس

---

[1]أبو قاسم سعد الله، الحلقة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 363 .

[2]صالح عياد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 _1930 , دط، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص 32 .

[3]شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار، 1827_1871، تر: جمال فاطمي ونادية الأزرق وآخرون، مج 1 دار الأمة، الجزائر 2013، ص 677 .

العامة وهم يمثلون نفس الفئة الانتخابية، هذا من جهة ومن جهة أخرى. في فرنسا نفسها. يكفي أن يكون المواطن دافعا للضرائب المستحقة علية للدولة ليتمتع بحق الانتخاب، فلماذا لا ينطبق هذا الأمر على الأهالي المسلمين وهم الذين يشاركون بشطر أساسي و. معتبر في ميزانية الدولة من خلال الضرائب العربية والمفروضة ورسوم الخدمات العامة لا يوجد جواب آخر لهذا السؤال إلا في رغبة فرنسا في إبقاء المسلمين أهالي بعيدين كل البعد عن المراكز صنع القرار خونا من التفوق العددي لهم.

ولم يتمتع المستشارون المسلمون الذين عينهم على الحاكم العام بالاستقلالية في التصويت والمناقشة، وكانوا على استعداد للوقوف إلى جانب الإدارة والتصويت دائما رفتا لوجهات نظرها كما كان وجودهم في هذه المجالس محطة النقاش دائما حتى أنه في مدينة الجزائر فضل المستشارون الفرنسيون حل المجلس على أن يكون للمستشارين المسلمين بصوتهم التداولي داخل المجالس العامة.[1]

وأتاحت المادة 25 من مرسوم 23 سبتمبر 1875 للمستشارين المسلمين المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس الأعلى وعلى الرغم من أن المشروع الفرنسي أقر أن المستشارين العامين المسلمين لهم نفس الحقوق التي يمارسها المستشارون الفرنسيون إلا أنهم غير معنيون بالمشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ لأنهم ليسوا مواطنين فرنسيين.

أما فيما يخص تمثيل الجزائريين في المجلس الأعلى للحكومة فلم يتحقق سوى سنه 1898 بموجب مرسوم 23 أوت الذي سمح للمسلمين بان يكون لهم نواب يمثلونهم في هذا المجلس، واستمر الحضور والتمثيل الضعيف لأهالي المسلمين في المجالس البلدية والعامة على هذا الحال الى غاية سنة 1884 أين أعاد مرسوم الفاتح من افريل حق الأهالي المسلمين

[1] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1 البصائر الجديدة، الجزائر، 2013 ص 55 .

في انتخاب وتعيين ممثلين في المجالس العامة والبادية حيث حددت المادة 2 من الشروط الواجب توفرها ني الأهالي ليكونوا مؤهلين للتمتع بهذا الحق كما يلي:

– بلوغ سن 25 سنة.

– الإقامة لسنين متتالين في نفس البلدية.

ورغم أن مجلس الشيوخ الفرنسي في سنة 1865 أعتبر أن سن 21 سنة كافية لحصول الأهالي على صفة المواطن الفرنسي وبالتالي ممارسة الحقوق السياسية ومنها الانتخاب والمدنية، إلا أن المشروع في هذه المرة اشترط في إمكانية وصول الأهالي لحق انتخاب ممثليهم ببلوغهم سن 25 سنة، وهكذا في كل مرة تخلق فرنسا وضعا استثنائيا تضمن فيه دائما بقاء الأهالي بلا حقوق فعلية. وفيما يتعلق بشرط الإقامة لمدة سنين متتاليين فالأمر غير ممكن لبعض الأهالي جراء حركة تنقلهم المستمرة إما بحثا عن العمل أو تحت الضغط بسب عمليات التهجير التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية ضدهم.[1]

أما من ناحية حقوقهم وصلاحياتهم فهم من الناحية النظرية يتمتعون بنفس الصلاحيات التي يتمتع المستشارين الفرنسيين لكنهم لا يشاركون في الانتخابات مجلس الشيوخ وفي المجالس البلدية لا يمكنهم المشاركة في اختيار رئيس البلدية ونوابه لذلك يمكننا القول إنه رغم كثرة التشريعات المنظمة لحضور الأهلي في المجالس التي استحدثتها فرنسا في الجزائر بداية من سنة. 1847 إلى غاية 1884 لم تتمكن من استيعابهم في المنظومة الإدارية الفرنسية وذلك راجع لسببين.[2]

الأول أن فرنسا تعمدت الوضع الاستثنائي لهؤلاء الأهالي حتى تحتفظ الظاهرة الاستعمارية في الجزائر.

[1] صالح عياد، المرجع السابق، ص .33

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 276.

والثاني هو أن هذه المؤسسات تتعلق بدولة مستقلة لها نظامها الخاص ويخضع أفرادها لنفس القانون تجمعهم وحدة المصالح والأهداف في حين أن الوضع في الجزائر كان مختلف فوجود إدارة استعمارية بالإضافة إلى ثلاثة قوانين تحكم أفرادها الى جانب الأوروبيين جعل الإدارية الفرنسية دائما تقع في الاستثناء.[1]

لذلك يمكننا من القول إن فترة القرن 19 كانت محطة لتجارب إدارية مختلفة تطلعت فيها فرنسا في الأخير من إرساء نظام استمر طول الفترة الاستعمارية بحكم أن التنظيم الإداري بعد سنة 1870 كان عبارة عن رتوشات استجابت بها. الإدارة العامة الحاجات المصلحة الفورية فحقيقة النظام الإداري الاستعماري الفرنسي في الجزائر تشكل في الفترة ما بين 1844 – 1870.

أما الميزة الثانية لهذا العصر فهي سيطرة الحاكم العام على كل المؤسسات المستحدثة الإدارة الأهالي المسلمين فبعد ما يقارب 40 سنة من إنشاء البلديات في الجزائر احتفظ بحق التعيين رؤسائها ونوابها وحتى في البلديات التي تتعداه إلى الملك أو الإمبراطور تكنون باقتراح منه.[2]

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 276

[2] محمد عيساوي، نبيل شريخي الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830_1871، د ط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 143.

المبحث الرابع: القوانين الاستثنائية في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية.

قام الاستعمار الفرنسي على مبدأ الإخضاع السياسي والاحتكار الاقتصادي، واعتبره السلطة الفرنسي الجزائر ملكية خاصة بها، ووضعت يدها على ممتلكات الجزائريين معتبرة إياهم من المال المباح في القانون المدني ونزع الملكية للمنفعة العامة المعروف في القانون الإداري فاشترط لإخضاعهم سياسيا ووضع يدها فعليا على كل الجزائريين وذلك بأنشاء سلطة ملحية تكفل المحافظة على النظام، ضمن حدود الأقاليم التابعة لها.

قامت المدرسة الفرنسية على إدماج الجزائر في فرنسا وقد أطلقت على مستعمراتها اسم فرنسا في ما وراء البحار، وبما الاستعمار الفرنسي بالجزائر قام على الإخضاع السياسي وعلى الاحتكار الاقتصادي، فإن المسلمين الجزائريين لم يكن لهم أي حق يحكم أنفسهم أو بلادهم وهدا هو النظام الإدارة المباشرة التي اعتمدت عليهم في تسيير شؤونهم.

قسمت الجزائر إلى مقاطعات تضم نظام المصالح العامة المرتبطة مباشرة بمختلف الوزارات في باريس كما تقرر في المسائل الاقتصادية سنة 1844 الاتحاد الجمركي. بين الجزائر وفرنسا وابتداء من سنة 1892 طبق الإدماج الجمركي واعتبر القاعدة المتبعة في كل الجزائر وتم بموجب قانون 13 أفريل 19 ديسمبر1900 فصل مالية الجزائر عن مالية فرنسا وهذا ما يبرز التشخيص الإداري للبلاد ما وراء البحار.[1]

1. القاعدة الفرنسية في الجزائر اللا مواطنة للأهالي:

قبل التعرض لمفهوم صفة المواطنة لا بد من الإشارة لمفهوم الجنسية في القانون بالفرنسي والتي يعرفها المختصون على أنها انتساب الفرد إلى دولة تتمتع بالشخصية الدولية وسب الرعوية المحلية، ويوجد ما يعرف بالجنسية الواقعية والجنسية القانونية وهي انتماء الفرد إلى أمة معينة، وأما المواطنة فهي انتماء الفرد إلى دولة معينة وما اثأر الجنسية

[1] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ط 1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 110 .

القانونية في نطاق القانون العام الدولي والداخلي وحق التوظيف وحق الانتفاع بالمرافق العامة، ولهذه الحقوق وغيرها يعبر عن صفة المواطنة.

أما الجنسية في نطاق القانون الدولي والداخلي وحتى التوظيف، وحق الانتفاع بالمرافق العامة، ولهذه الحقوق وغيرها يعبر عن صفة المواطنة.[1]

أما الجنسية في نطاق القانون الدولي والداخلي فهي تمتع الفرد بجموع الحقوق التي أنشأتها القوانين المدنية والتجارية ومعاملة بقانون بلده فيما يتعلق بالحالة الأهلية و لو بحثنا عن القوانين المدينة والتجارية و معاملة بقانون بلده فيما يعلق بالحالة الأهلية ولو بحثنا عن القوانين الإدارية الاستعمارية لوجدناها عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية الخاصة بالمسلمين الجزائريين فقط ، وهو ما عملت به فرنسا الدولة الاستعمارية التي حكمت الجزائريين عن طريق القوة العسكرية والضغط السياسي والحصار الاقتصادي وحكمت الجزائريين على أنهم مجرد رعايا لا يشركون في حكم بلادهم أو إدارتهما كما حاولت تطبيق سياسة الإدماج التي وجدتها أكثر ملائمة لها خاصة وأنها قد مجرة آلاف الأوروبيين إلى الجزائر لم تعتبر فرنسا.

قطعت الجزائر قطعة منها ولو كانت كذلك توجب أن يكون عدد نواب الجزائر في البرلمان الفرنسي مائة وخمسون نائبا منهم عشرون فقط من المستوطنين.

وفي الواقع أعطت فرنسا صفة للمسلمين الجزائريين، واعتمدت في ذلك على طريقة خاصة عملت من خلالها على إخضاع السكان الأصليين وحكمهم على أساس عدم المساواة في الإطار القانون فضلا عن طريقة النظام المباشر وهو نظام غير تعادلي في نطاق النظام القانون الدولي العام.[2]

---

[1] جمال فنان نصوص سياسة جزائرية في القرن التاسع عشر 1830_1914، د ط، ديوان المطبوعات الجزائر، 2001، ص 208 .

[2] محمد البشير الإبراهيمي، لسان جمعية العلماء المسلمين، ط 1، جريدة البصائر العدد 18 – 45، دار الغرب الإسلامي، لبنان 2006، ص 08 .

2. الحق الفرنسي قبل الحق الجزائري.

طالما نظرت السلطات الفرنسية للجزائر على أنه شخص غير قابل للإدماج وغير متحضر يبغي أن تسوقه سلطة رادعة وهو ما نوه إليه الجنرال يول أزان سنة 1925 قائلا إن الخطأ الأساسي المرتكب في إفريقيا الشمالية يتمثل في الرغبة في تضيف المبادئ الأساسية والإدارية التي تحكم فرنسا في القرن العشرين، ولم يتم اعتبار واقع الأهالي بالفرنسي الذي لا يملك تكوينه البدني ولا صفاته الأخلاقية ولا تعليمية ولا دينية ولا تقاليده ولا عاداته ولا حضراته انه لخطأ.. وقد ارتكبه من صاغوا إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وعليه أكدت السلطة الفرنسية على أن الأهالي عاجزون من ممارسة الحقوق التي منحوها[1]. كانت القرارات الصادرة من طرف الجنرالات الخطيرة وهامه ويعتبر أول قرار أصدر من قبل سلطه عسكرية 9 / 9 /1830 الذي نص على إنشاء محكمه خاصه بالجزائر العاصمة وتشكلت هذه الأخيرة من رئيس وقاضيان كان أي اجتماعهما في المادة المدنية كدرجه أولى أما في المادة الجزائرية نظرت هذه المحكمة في كذا جرائم التي ترتكب من غير العسكريين ومن المؤكد أن هذه المحاكم كان يساعد فيها قضاه مسلمين أو يهود خاصه إذا تعلقت بالمسلم أو اليهودي عموما الغي هذا القرار كل المحاكم وصلاحياتها التي وجدت قبل الاحتلال الفرنسي.[2]

3. مميزات الجهاز القضائي الاستعماري.

1) محاكم الصلح:

لطالما اختلفت محاكم الصلح بالجزائر عن تلك التي بفرنسا من حيث التنظيم وكذا الاختصاص وإذا تنقسم محاكم الصلح الى ثلاث فئات:

- ❖ محاكم الاختصاص العادي وهي تقريبا شبيهة بمحاكم الصلح بفرنسا

[1] رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 173 .

[2] المرجع نفسه، ص 174.

- ❖ محاكم صلح ذات الاختصاص الواسع وهي شبيهة بالمحاكم الابتدائية بفرنسا وهي تشمل قاضي واحد.
- ❖ محاكم الصلح العسكري بالإقليم العسكري ولا يوجد شبه لها بفرنسا.[1]

2) محاكم الصلح ذات الاختصاص العادي.

تقع هذه المحاكم في مركز الدواوير ويكون اختصاصها مطابق لنظيرها بفرنسا مع وجود اختلافين من حيث الراتب أما الثانية من حيث الاختصاص بالجنح والمخالفات المرتبطة بنظام الغابات عندما تكون الغرامة المطالب بها تفوق 150 فرنك وذلك طبقا لمرسوم 14 ماي 1850

3) المحاكم الابتدائية الكبرى.[2]

تمثل هذه المحاكم نظيرتها بفرنسا وذلك من حيث التنظيم الاختصاص والإجراءات... أمامها مع بعض الاستثناءات التي فرضتها شساعة الدوائر اختصاصها وضرورة التصدي ومواجهه الجرائم المرتكبة من قبل الجزائريين.[3]

إياهم بسبب ضعف تكوينهم العقلي والنفسي وعلق أحد مناصري المدرسة الاستعمارية... قائلا "أننا يمنحنا السكان الأصليين سلطات وحريات لا يسعهم استخدامها أننا نعيد القائهم في الفوضى التي أنقذناهم منها وليس من حقنا إعادة ترميم في الظلمات بعد أن أبرزناهم مطالع مستفيد جديد ".

لقد احتفظ الفرنسيون وإدارتهم بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومارسوها على المسلمين الذين انتزعوا منهم أبسط حقوقهم وقد جسدت الإدارة الاستعمارية ذلك في صياغتها لمجموعة من القوانين التعسفية والاستثنائية وخصصتها فقط لهم كما اعتبروا

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919 _1939 ج1 تر محمد بن البار، دار الأمة الجزائرية ،2011، ص 33 .

[2] سعيد بوخاش، الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، د ط، دار تفتليت للنشر، الجزائر .

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 33 .

الجزائريين مجرد رعايا أو محمين أو محكومين فرنسين وليسوا مواطنين فرنسيين، فالأهالي من الرعايا الفرنسين وأنهم بجنسيتهم يقتربون من المواطن الفرنسي ويختلفون عن الأجانب وبخضوعهم إلى قانون الأهالي يفترقون عن المواطنين الفرنسيين، يوجدون في وضع مماثل لوضع الأجانب. وهكذا عمدت فرنسا عله أن اللا مواطنة للمسلمين الجزائريين وحتى إن كان بعضهم، يتمتع بصفة استثنائية.

خضع الجزائريون إلى عدالة استثنائية منشغلة بالعقاب الرادع والعاجل وهذه مهمة العدالة الفرنسية.[1]

بررت السلطات الفرنسية نظام الأهالي ورأوا فيه تشريع قانوني خاص لوضع سياسي خاص كما أقروا مشروعية واعتبروا أن البيئة التي وجدت من أجلها تستوجب ذلك القانوني كما اعتبر قانون الأهالي من التدابير الخاصة التي اتخذت من أجل الحفاظ على الهيمنة الفرنسية الاستعمارية، وضمان أمن المستوطنين كانت السلطات الإستعمارية على استعداد دائما لضرب وقمع الجزائريين حتى لأتفه الأسباب ...

الاستثناء في العدالة الفرنسي.

عبر النظام القضائي الفرنسي عن السياسة الإستعمارية في ردع المسلمين باسم القانون حيث شهدت الجزائر أثناء مرحلة التردد (1830 ،1834) قرارات مؤقتة خارجة عن قواعد التشريع النظامي القانون الفرنسي، وعلى اعتبار الجزائر أسما تحت السلطة العسكرية إذ كان بإمكان القائد العسكري اتخاذ الإجراءات اللازمة لسير العدالة في المناطق التي يتم إحتلالها بمساعدة مسؤول مدني.[2]

---

[1] كريم ولد النية، سياسة الإخضاع وقوانين الانديجنا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2011، ص 62 .

[2] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871_1895، د ط، دار الهدى الجزائر 2012، ص 107 .

فأما من حيث تنظيمها فيعتبر الأمر الصادر في أوت 1834 الذي نص على وجود ملحقين من الجزائريين. في جميع المواد الجزائية وذلك عندما ما يكون المهتم جزائري أو مسلما كما تم إلغاء العمل بالمحلفين في إعادة الجزائية وذلك بموجب أمر 26 سبتمبر 1842 وتم خفض عدد المحلفين الى بموجب مرسوم ديسمبر 1861.

4) محكمة الاستئناف:

لغاية سنة 1956 لم تكن سوى مقدمة استئناف واحدة بالجزائر، ثم تم إنشاء محكمتي استئناف بكل من قسنطينة ووهران وكانت هذه المحاكم منضمة منذ صدور قانون 30 أوت 1881 الصادر ضمن مجموعة قانون الأهالي، وقد كان اختصاصها، مطابقا لنظريتها بفرنسا علاوة على 1 : اختصاصها في المادة المدنية مماثل لنظرتها فرنسا.

بينما المادة الجنحية منح لها اختصاص بموجب مرسوم قانون 23 فيفري 1881 والذي صرح بتطبيق قانون 10 جوان 1853 و10 جوان 1864 و7 فيفري 1880 في الجزائر.[1]

5) المحاكم التجارية:

أنشأت هذه المحاكم لموجب أمر 10 أوت 1834 كما أشرنا سابق وكان اختصاصها مماثل لنظيرتها بفرنسا وتتبع نفس الإجراءات وتطبيق نفس القانون التجاري وقانون الإجراءات المدنية الفرنسية.

6) اختصاصات محاكم الجنايات:

مع بداية العهد الاستعماري للجزائر لم تكن هناك هيئة قضائية تفصل في قضايا الجنايات فقد كانت التحقيقات تجرى بالجزائر ثم بحال المتهم إلى محاكم الجنايات بفرنسا، والتي كانت تصرح بعدم اختصاصها، مما دفع إلى إنشاء محكمة الجنايات والمشكلة من اجتماع مجلس العدالة ومحكمة الجنح وذلك سنة 1832 وأعطى الأمر الصادر بتاريخ 10

[1] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871، 1895 د ، دار الهدى الجزائر 2012 ص 107 .

أوت 1834 الاختصاصات في مادة الجنايات الخاصة بعنابة ووهران للقاضي الجنحي مع إمكانية الاستئناف أمام المحكمة العليا.[1]

أدخلت المحاكم في الجزائر بموجب مرسوم 19 أوت 1894 دون مخلفين وكانت مشكلة من قضاة فقط وتعقد دورتها كل أربعة أشهر في كل مدينة يوجد بها.

مقر الحكمة الإبتدائية الكبرى كما كانت تتشكل من خمسة مستشارين من في المحكمة الابتدائية الكبرى، وبموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870 تم إنشاء نظام المخالفين حيث تزامن هذا المرسوم كريميو القاضي بتجنيس اليهود المحليين وأما قانون ديسمبر 1902 اختصار في:

1) الجنايات المنسوبة للأهالي المسلمين المتجنسين.
2) الجنايات المنسوبة للفرنسيين والأجانب الغير المسلمين.
3) الجنايات المنسوبة للأهالي المسلمين الغير المتجنسين وكذا الأجانب المسلمين.[2]

قانون الأهالي:

طبقت الإدارة الفرنسة أساليب جديدة لفرض هيمنتها على الجزائر وبلغت في سياسة الزجر والإرهاب والقسوة حيث سنت مجموعة من القوانين لتثبيت وتدعيم استمرارية وجودها في الجزائر وإقامة مؤسسات تسهر على تطبيق وتنفيذ هذه القوانين على الجزائريين بتسليط عقوبات على الذين لا حيث أصدرت الحكومة الفرنسية خلية مجلس الشيوخ يوم 28 جوان 1881 قانون الأنديجنيا.

كان نظام الأهالي يشكل نظاما قمعيا خاصا غير مطابق لمبادئ قوانين مبادئ العقوبات وقد بدأ قانون الأهالي في الواقع مع نشرة بيجو الذي أعطى لضباطه الحق في

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1954 – 1830، تر، محمد المعراجي، منشورات – ANEP الجزائر 2008، ص 244 .

[2] المرجع نفسه، ص 244 .

معاقبة المسلمين تقيوة ومنذ ذلك الوقت تم تحديد النظام وضبطه بقوانين مؤقتة وتم الحفاظ علية مع بعض التغيرات إلى غاية 1919 واستمر العمل بهذا القانون إلى غاية 1944.[1]

تعريف قانون الأهالي:

طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر والإرهاب وبالغت في قسوتها وتجاوزت على حدود المنطق والمعقول وأصدرت في 25 جوان 1881 ما عرف بقانون الأهالي أو الأنديجينا وهي عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية تسلطت على الجزائريين وقد شملت هذه القوانين على 41 مخالفة خاصة بالأهالي خفضت إلى 21 مخالفة عام 1891 واستكملت شكلها النهائي عام 1891 واستكملت شكلها النهائي عام 1930 ولكن العمل بها استمر حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954.[2]

وبفضل هاته القوانين:

خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمه بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتجريم.

خولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.

تم توسيع في السلطات قضاه الصلح وخول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حاله عدم وجود القاضي.

شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصه أو إذن من إدارة الشرطة.[3]

---

[1] زوليخة إسماعيلى، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير إنفو – الجزائر 2013، ص 374 .

[2] سعد الله عمر، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص 194 .

[3] سعد الله عمر، المرجع السابق ص 194 .

ومن ضمن المخالفات التي تعاقب عليها هذه القوانين ما ورد في المواد 465 و460 من قانون العقوبات وهي كالاتي:

- الامتناع عن تنفيذ الأوامر التي تصدر لتحديد الملكية أو حراستها
- الامتناع عن تقديم وسائل النقل وتقديم المؤونة والماء وبالدليل لأعوان السلطة الإدارية
- التهاون في تسجيل المواليد والوفيات واللقب العائلي وهي ذريعة فقط لأنهم لا يرفضون ذلك وإنما توضع أمامهم العراقيل قصدا
- عدم الاحترام القرارات المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة
- رفض تسليم المعلومات الإحصائية أو الطبوغرافية أو غيرها مما يطلبه أعوان السلطة الفرنسية وهم في مهمة أو الكذب في المعلومات المصرح بها.
- التسول خارج الدوار ولو للمقعدين والعجزة إلا في حاله الترخيص.[1]
- الشكوى أو الاحتجاج أو تسجيل الشكوى بمدخل نظامي.
- التأخر في دفع الضرائب أو دفع الأنصبة في استرجاع المحجوزات والمغارم او كل ما يتعلق بأموال الدولة والبلدية.
- التهاون في ترسيم رخصه السفر في البلديات التي يقيم فيها الأهالي أكثر من 24 ساعة وتوسيع بيان الرحلة في المقاطعة الأخرى غير مقاطعه إقامته.[2]
- التجمعات بدون الرخصة في الزردة أو الزيارات أو اجتماع الأكثر من 25 شخص بدون رخصه او إطلاق عيار ناري في حفله عرس أو ختان أو غيرهما دون رخصه.
- مخالفه نظام المياه واستعمال العيون والآبار والينابيع والأدوية وقنوات الري بغض النظر عن المغارم وسائر التعويضات المفروضة على مخالفه نظام المياه.

---

[1] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار الهومة الجزائر، 2018، ص 19 .

[2] مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، دط، منشورات APNA الجزائر، ذ ت، ص 226 .

- كسر أو إتلاف أو إفراغ أو نقل نصب أو كتله حجر أو شاهد أو رموز الحدود أو المعاملات التي وضعت من طرف المأمورين.[1]
- عدم إخطار السلطات عن الحيوانات التائهة بعد 24 ساعة من مسكها.
- إيواء أشخاص من غير دائرة دون رخصة التنقل.
- عدم تسجيل السلاح خلال نصف شهر من امتلاكه.
- الانتقال من منطقه الى أخرى دون رخصة.
- اخذ الحيوانات الى السوق دون شهادة من البلدية بأوصافها هي وصاحبها.
- السكن في مكان منعزل دون رخصة من البلدية
- سب السلطات الاستعمارية وفرنسا أو التكلم بما لا يليق بها.[2]
- فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.
- الامتناع عن الذهاب لمقابلة ضابط البوليس العدلي بعد الاتصال بالاستدعاء الرسمي.
- قطع شجره بدون رخصة من الإدارة.
- الامتناع تنفيذ أوامر السلطة الإدارية.
- تغيير وتبديل وتخريب العلامات على الطرق.
- رفض أو عدم تنفيذ العمل بالسخرية للسلطات الاستعمارية.
- عدم التسديد الفوري لثمن التعريفات المرسومة من الوالي لأعوان وسائل النقل.[3]

ولعل اشد إجراءات قانون الانديجينا ضرار بالجزائريين للأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع الجناية بفعل قانون 1801 الذي اعتبر أن سكان أي جهة يقع فيها اعتداء على فرنسي أو ترتكب فيه جنحه تمس المصلحة العامة فهم مسؤولون عن ذلك ويخضعون

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 22 .

[2] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 227 .

[3] سعيدي مزيان، السياسة الفرنسية في منطقه القبائل ومواقف السكان منها، 1914، ج1 ط1، دار سنجاق، دم، 2010 ص 385 .

للعقوبات الجماعية المرتبة عن تلك الجناية وهذا ما الحق أضرار جسمية بالجزائريين وحولهم الى أفراد يعيشون تحت التهديد المستمر فقد نتج عن تطبيق هذا القانون 30837 حكما بعقوبة الإعدام في البلديات المختلطة عام 1883 وغرامات بقيمه 13،000 فرنك و 82،402 يوم سجن وصفه احد أعضاء المجلس الشيوخي الفرنسي بانه نظام العبودية وعلق علية عضو جزائري بمجلس بلدي قائلا :"إن قانون الانديجنا ينهشنا ويقضي علينا فعدم إلقاء التحية في الصباح أو المساء على مستوطن يكلف سجن ثمانية أيام واذا عجز الأهالي عن دفع الضرائب يكون قصاص من زوجته واذا ضاع في السوق دون رخصه .... فاذا لم يتمكن من الدفع يسجن.[1]

[1] سيلفي تينو، عدالة غربية، القضاء في حرب التحرير، تر: عمر أحسن، د ط E,P,I,F طبعة وزارة المجاهدين، 2013، ص 22 .

الفصل الثالث: "الأوضاع الاجتماعية في عهد الإمبراطورية الثانية الفرنسية.

المبحث الأول: "قانون سيناتوس كونسيلت 14جويلية 1865:

بعد التعديلات التي تم إدخالها الى مشروع القانون تمت المصادقة علية من طرف مجلس الشيوخ في 05 جويلية 1865 بإجماع 118 صوت أن يصبح ساري المفعول الأداء من 14جويلية من ذات السنة وبموجبه تم الاعتراف بمسلمي ويهود الجزائر فرنسيين دون حاجتهم التخلي عن قوانينهم الخاصة إلا إذا أرادو الحصول على حقوق وممارسات المواطنة الفرنسية ففي هذه الحالة يلزم الأفراد الراغبين في التجنس بالتخلي عن القانون القرآني أو اليهودي.

حيث جاء "النص الأصلي للقانون"مايلي:

المادة الأولى: المسلم الأصلي فرنسي ومع ذلك سيظل خاضعا للشريعة الإسلامية ويجوز قبوله للخدمة في جيوش البرية والبحرية وكذلك يمكن استدعائه للوظائف المدنية في الجزائر ويجوز له بناء على طلب منه السماح له بالتمتع بحقوق المواطن الفرنسي وفي هذه الحالة يخضع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية.[1]

المادة الثانية: اليهودي الأصلي الفرنسي، مع ذلك يظل خاضعا لأحواله الشخصية يجوز قبوله للخدمة في الجيوش البرية والبحرية.[2]

المادة الثالثة: يجوز للأجنبي الذي لدية الإقامة لمدة ثلاث سنوات في الجزائر الحصول على الجنسية الفرنسية، التمتع بجميع حقوق المواطن الفرنسي.[3]

المادة الرابعة: لا يمكن الحصول على صفة المواطنة الفرنسية

المنصوص عليها في المواد 1 و2 و3 من هذا المرسوم الى بلوغ سنه 21 سنة ويتم منحها بموجب مرسوم إمبراطوري صادر عن مجلس الدولة

المادة الخامسة: تحدد لائحة تصدر عن الإدارة العامة ما يلي:

[1] Bulletin officiel de de gouvernement général de l'Algérie uniquement année 1865, op, cité, p 365
[2] ibrid , p 366
[3] ibrid ,p 366

1. شروط تقدم المسلمين واليهود الأصليين لقبولهم في الجيوش البرية والبحرية
2. الوظائف المدنية التي يمكن تعيين الأهالي فيها في الجزائر
3. النماذج التي سيتم من خلالها معالجة الطلبات المنصوص عليها في المواد 1و2و3 من هذا القانون تحليل مضمون القانون قانون سيناتوس كونسيلت Senatus _consulte

الصادر في 14 يوليو 1865 هو وثيقة قانونية فرنسية هامة تم تبيينها خلال عهد الإمبراطورية الثانية بقيادة نابليون الثالث يخص هذا القانون الجزائريين المسلمين واليهود ويشكل جزء من سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وقد نص القانون باختصار:

المسلمون واليهود في الجزائر يعتبرون "رعايا فرنسيين "وليسوا "مواطنين فرنسيين " ويمكن لهؤلاء السكان طلب التجنيس أي نيل الجنسية الفرنسية الكاملة لكن بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية أي القوانين الدينية الإسلامية أو اليهودية التي تحكم، الزواج، الطلاق والإرث[1].

التقسيم القانوني للسكان: هذا القانون أنشأ تمييزا قانونيا بين المستوطنين الذين اعتبروا مواطنين فرنسيين يتمتعون بكامل الحقوق وبين سكان الذين صنفوا كرعايا

الرعايا: هم الذين لهم حقوق محدودة ولا يتمتعون بالحقوق السياسية مثل التصويت أو الترشح.

الشرط الثقافي والديني للجنسية: القانون يشترك إخلاء المسلم أو اليهودي عن قوانينه الدينية الشخصية للحصول على الجنسية الفرنسية.

أداة استعمارية: القانون يظهر بوضوح الرؤية الاستعمارية الفرنسية التي كانت ترى في الهوية الدينية والثقافية للسكان الأصليين عائقا أمام الاندماج وبالتالي كان القانون وسيلة للضغط على السكان.... في الثقافة الفرنسية مقابل الحقوق.

[1]Le Gouvernement de la défense nationale, décret sur la naturalisation des indégéned musulmans et des étrangers résidant en Algérie.N°137

التمييز والتفرقة: عزز القانون سياسة التمييز بين الأوروبيين والمسلمين واليهود ورسخ بنية استعمارية تقوم على الفوارق القانونية والثقافية، كان خطوة نحو تفتيت المجتمع الجزائري وإضعاف تماسكه.

اهداف القانون:

- إخضاع السكان الأصليين وإبقائهم تحت السيطرة الفرنسية القانونية والسياسية
- تشجيع.. الثقافي من خلال محاولة دفع الأهالي للتخلي عن قوانينهم الإسلامية أو العبرية والاندماج ضمن الحضارة الفرنسية
- تفريق المجتمع الجزائري عبر خلق طبقات قانونية مختلفة (أوروبيون = مواطنون كاملون) مقابل (مسلمون ويهود = رعايا ناقصو الحقوق).[1]

ردود الفعل المختلفة من القانون:

ردود فعل الأهالي المسلمين: رفض التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية (مثل قوانين الزواج الطلاق الميراث) واعتبار شرط التخلي عن الشريعة إهانة للهوية والدين وبالتالي عدد قليل جدا من الأهالي قبلوا بهذا العرض ورفض الأغلبية المواطنة الفرنسية المشروطة.

رد فعل اليهود: بعد صدور مرسوم كريميو 1870 لاحقا تم منح اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية تلقائيا وبعض اليهود كانوا قد رحبوا في البداية بقانون كونسيلت لأنه أعطاهم فرصة قانونية للاندماج.

رد فعل المعمرين الفرنسيين (الأوروبيين): رحبوا بالقانون لأنه حافظ على الفصل القانوني بين السكان الأصليين والأوروبيين وكانوا يعارضون إدماج المسلمين في المواطنة الفرنسية خوفا على تفوقهم السياسي والاقتصادي.

رد فعل الإدارة الاستعمارية: رأت فيه وسيلة لتوسيع النفوذ الفرنسي قانونيا دون منح الحقوق السياسية للسكان الأصليين[2].

---

[1]Sarah Rahoudj ,d'ccés la cirtoyemeté française des indigences de l'Afrique Occidentale française et de l'Afrique Équatoriale française sous le tourisme République 1870,1939, op ,cit , p 107

[2]M .E . Rouard de Carde , étude sûre la naturalisation en Algérie , op , cit , p 10

استخدم كوسيلة للتميز والفصل بين السكان وتعزيز السياسة الاستعمارية القائمة على التفريق بين السكان

المبحث الثاني: مسألة التجنس في الجزائر.

شاهدت مسألة التجنس في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852 1870 تحولات مهمة ارتبطت ارتباط وثيقا بسياسات التوسع الاستعماري وبالمفاهيم السائدة آنذاك حول الهوية الوطنية والمواطنة، سعت السلطات الفرنسية بقيادة نابليون الثالث توطيد نفوذها في مستعمراتها وخاصة في شمال إفريقيا من خلال فرض نموذجها الثقافي والسياسي وكان التجنس احد أدوات هذه السياسة فقط شجعت فرنسا فئات معينة من السكان المحليين والأجانب على الحصول على الجنسية الفرنسية شريطة أن يتتبعوا و يتبنوا القيم الفرنسية ويظهروا ولاءهم للدولة الإمبراطورية غير أن هذا العرض لم يكن عاما او شاملا بل كان مشروطا ومحدودا وهو ما اظهر التناقض بين خطاب المساواة الجمهوري والممارسة الاستعمارية على الأرض و في الجزائر التي اعتبرت مستعمرة فرنسية منذ عام 1830 برزت مسألة التجنس بشكل خاص حيث اعطي" للأهالي" المسلمين خيار قانوني للتجنس عبر مرسوم سيناتوس كونسيلت الصادر عام 1865 الذي نص على إمكانية منح الجنسية الفرنسية للأهالي المسلمين واليهود لكن بشرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية المستندة الى الشريعة الإسلامية أو التقاليد المحلية ،هذا الشرط مثل عقبة دينية واجتماعية كبرى إذ كان ينظر اليه على انه تخلي عن الهوية الدينية والثقافية مما جعل عدد محدودا جدا من السكان الأصليين يقبلون به وبهذا تجلى الطابع الاقتصادي للتجنس حيث بقيت الجنسية الفرنسية امتيازا لفئة صغيرة تخضع لشروط إدماج ثقافي صارم[1]

[1] سياعي عبد القادر، برشان محمد، الجزائريون بين الصفة والمواطنة الفرنسية قراءة في مرسوم تجنيس 1865 من المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 4 العدد 8، ديسمبر 2018 ص 149، 150

المبحث الثالث: الظروف الاجتماعية في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (الفقر، الجهل، الوضع الصحي).

إن انتزاع ملكية الفلاحين نجم عنه هبوط متزايد في نسبة تربية الأغنام والأبقار وإنتاج الحبوب أي تدهور قاعدة الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري ونجم عن هذه الوضعية في الاقتصاد الزراعي الريفي:

إفقار وخراب الكثير من الفلاحين مما دفع العديد منهم الى النزوح من الأرياف الى المدن والهجرة نحو الخارج خاصة الى فرنسا بحثا عمل وسعيا وراء لقمة العيش.[1]

تحول الكثير من ملاك الأراضي الى خماسين أو عمال يوميين او موسميين أو حتى بطالين، أدى ذلك الى تدني دخلهم الفردي والذي تراوح ما بين 110 وفي 315 فرنك فرنسي سنويا نظير عمل يومي يمتد من الرابعة صباحا الى السابعة او الثامنة مساء، وأضحى مستوى داخل الأسر الجزائرية أحد اقل المستويات في العالم حيث لم يتجاوز اجر العام اليومي 04 فرنك عام 1920 08 سنة 1935 و12 فرنك سنة 1942 كما بلغت نسبة البطالة في أوساط الفلاحين حوالي 46% من السكان أي ما يعادل 650 ألف شخص بالإضافة الى عدد كبير من الخماسين.

كما قال فرحات عباس كان شعبنا الجزائري محروما من ابسط ضروريات الحياة ويعاني اعلى أصناف الظلم والعدوان.

فقد أدركت عمليات الاجتياث الاجتماعي تفكيكات عميقة في العالم الاجتماعي الجزائري وكان من أبرز إفرازات ذلك المظهر العامل الزراعي الأجير كقوة عمل انتمت بصورة معالم طبقته عاملة جزائرية أهلية.[2]

---

[1] بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص.250.

[2] خديجة عياشى، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03, 2011، ص 54.

واهم انعكاس سبلي نجم من انتزاع الملكية هو تفكيك البنية الاجتماعية للجزائر خاصة النظام القبلي والعشائري، فبعد الاستيلاء على معظم الأراضي الزراعية الخصبة واقتطاع أراضي العرش تعرض المجتمع الجزائري الى خلخلة في العمق مددت انسجامه وحطمت بنيته الاجتماعية، أفرادا وجماعات جعلتهم يعيشون غرباء على أرضهم.

كما أثر هذا التغيير في النظام التنظيم الاجتماعي للقبائل عن طريق التشتيت بواسطة الإجراءات الإدارية التي صدقت الى إحلال قبائل يربط بينها الموقع محل قبائل بينها الدم،[1] شكل هذا النظام اهم مظاهر البؤس الذي كان يعيشه الجزائريين ومصدرا للعديد من الأمراض و الاجتماعية كالفقر والعبودية والمجاعات والأمراض و الأوبئة بحيث أن الوضع الصحي كان يزداد سوء نتيجة لسوء التغذية ،الفقر، تردي ظروف المعيشة ،ومن بين الأمراض الأكثر انتشارا مرض السل الملاريا ،التيفوئيد والجذام بين الجزائريين ، ولم تبذل السلطات الاستعمارية في جهدا القضاء على هاته الأوبئة بين السكان الأصليين بل ركزت حماية الأوروبيين منها، كما كان هناك نقص كبير في المستشفيات ،العيادات والأطباء في المناطق التي يقطنها الجزائريون خصوصا في الأرياف ، تم إهمال التكوين الطبي للجزائريين، حيث كان عدد الأطباء الجزائريين ضئيلا مقارنة بالمستوطنين الأوروبيين ،كما استخدم كذلك بعض الجزائريين كعينات في التجارب الطبية دون موافقتهم .

وتمت التجربة بيد من اللقاحات والعلاجات الجديدة عليهم، هذا الاستغلال الطبي كان جزءا من السياسية العنصرية التي تعاملت مع الجزائريين كأفراد من الدرجة الثانية. ودون أن ننسى عمليات القمع الوحشية التي مارستها فرنسا خلال الثورة والتي بدورها خلقت الألف الجرحى والمصابين الذين لم يتلقوا الرعاية الصحية المناسبة.

ثم ننتقل الى الجانب الثقافي أي العلمي بحيث أن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عدة أثار أصبحت تؤثر في الطبيعة البنيوية للمجتمع الجزائري بما يتضمنه من

[1] خديجة عياشى، المرجع السابق، من 250 251 .

مكونات ثقافية فأصبحت يلاحظ ظهور أنماط و أشكال و سلوكات غريبة لم يكن لها وجود قبل الاحتلال الفرنسي ، ويتجلى اثر السياسة في ظهور الطبقة المفرنسة بعد الإستقلال من نخب و مثقفين ومتعلمين واللذين نشؤوا في المدارس الفرنسية ، تأثروا بالقيم والثقافة الفرنسية ، مما يجعل منهم جهاز ثقافي في خدمة الفرنسة ونشر الثقافة الفرنسية من لغة وأدب وفنون وسلوكيات وأنماط عيش فرنسية ، تفضيل دائما اللغة الفرنسية على العربية عمليا. أدت سياسة الاستعمار والظروف القاسية التي فوضها على السكان لانتشار نسبة الأمية والجهل.[1]

[1] بشير ملاح، المرجع السابق ص 251 .

المبحث الرابع: الانهيار الاقتصادي.

بعد الجانب الاقتصادي أحد أهم الجوانب التي تأثرت بالسياسة الفرنسية خاصة الجانب الزراعي ، حيث برز هناك قطاعات أحدهما قطاعا عصريا حديث يعتمد خاصة على إنتاج الزراعات التي تتميز بالمنافسة والاستثمار الزراعي والربع العالي ، وغالبا ما كانت هذه الزراعات موجهة نحو السوق الفرنسي على غرار الحروم والموجهة أساسا لصناعة الخمور والحمضيات وعلى رأسها البرتقال ، وحتى الحبوب وعلى رأسها القمح ، وقطاعا تقليديا يقوم أساسا على زراعة الحبوب وتربية الأبقار والمواشي والأغنام هذه الزراعات كانت موجهة أساسا للاستهلاك الذاتي.

وغالبا ما تكون ادنى من الاحتياجات الأساسية لاستهلاك العائلة ، أي أن زراعة الكفاف هي المسيطرة على الإنتاج التقليدي الزراعي المتخلف ، ويقوم الإنتاج التقليدي على استعمال الطرق والوسائل البدائية الزراعية، فلا يستعمل الآلات والمخصبات الزراعية والبذور المحسنة والري الزراعي، وبالنسبة للناس اللذين يعيشون في هذا القطاع فان حوالي خمسة ملايين نسمة يعيشون فيه، أما عدد الناس القادرين عن العمل فيبلغ نحو 1.050.000 نسمة، كما أن الدخول العتيق للرأسمال الزراعي الفرنسي أدى الى أحداث إنقلاب عميق وقوي البنية الزراعية،[1] وبالتالي أدى الى إحداث انقلاب عميق و قوي على البنية الزراعية، وبالتالي أدى الى تفتيت البنية الاقتصادية بالاعتماد على الزراعة، والنمط الإنتاجي الفلاحي الذي يخدم المشروع الاستيطاني الفلاحي من جهة ، والى ربط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي سوقا ومحاصيلا ، وبذلك تحول الاقتصاد الزراعي الجزائري الى اقتصاد مكمل للاقتصاد الفرنسي وتابعا له يزوده بالمواد الأولية الزراعية مقابل تصدير فائض ما تنتجه الالة الفرنسية ، وانعكس ذلك سلبا على بنية الزراعة الجزائرية وبالتالي على المجتمع الجزائري.

[1] احمد محساس الاستعمار والمقاومة الجزائرية عالم المعرفة، الجزائر، دار النشر الثقافة، ص 99.

فبدخول أسلوب الإنتاج الرأسمالي الى الجزائر خاصة في عهد الجمهورية الثالثة، حيث كان يتم إنجاز وحدة اقتصادية على حساب المئات المختارات الموجهة لإنتاج الحبوب، الأمر الذي قلص من المساحات المخصصة للمحاصيل المعاشية وفي مقدمتها القمح من 2،5م هكتار سنة 1876 الى 1،9م هكتار سنة 1916 وبالتالي صعب التامين بالمواد الغذائية الأساسية.[1]

كما أثرت هذه السياسة تأثيراً كبيرا في فقدان الجزائريين لأغلب ثروتهم الحيوانية، خاصة المواشي بسبب نهب الأراضي الخصبة ومزاحمة الرعاة في مناطق إنتاج الحلفاء، وبذلك ازدادت وضعية الرعي سوءا، وتم تدمير قطعان الماشية بسبب تكوين الملكية الفردية، ونتج من هذا الوضع تراجعا لأعداد رؤوس الماشية من 17 رأس سنة 1887 الى 13 رأس سنة 1913 وبذلك انخفضت معها معظم المواد الخام المرتبطة بها وعلى رأسها الأصواف الجلود واللحوم.

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، المرجع السابق، ص 74.

الخاتمة

الخاتمة

ومن خلال عرضنا لأهم المحطات التي مرت بها الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية، توصلت الى مجموعة من النتائج وكانت كالآتي:

- تكريس الاستيطان الأوروبي الكولونيالي والذي يعمل على دعم واسع للمستوطنين الأوروبيين (خاصة الفرنسين والإيطاليين والإسبان مصادرة الأراضي من الجزائريين وتسليمها الأوروبيين).
- إقامة نظام اقتصادي يخدم المستوطنين.
- الإقصاء السياسي والاجتماعي للسكان الأصليين من خلال رفض منح الجزائريين حقوقا سياسية ومدنية مساوية للأوروبيين.
- ترسيخ التميز العنصري والقانوني
- من خلال إقامة القوانين الاستثنائية

قانون الجنسية الفرنسي 1865 من خلال منحه لرعايا الفرنسين وليس مواطنين الجزائريين المسلمين "يمكن للمسلم أن يصبح مواطنا فرنسيا فقط إذ تنازل عن أحواله الشخصية الإسلامية

قانون الغابات 1863،1865 هدفه حماية الغابات لكنه أدى الى مصادرة الأراضي القبائل وتحويلها الى ملكية الفرنسية

ساهم في تهجير السكان وتحطيم اقتصادهم

مرسوم سيناتوس كونسيلت 1863: يقنن ملكية الأراضي الجماعية للقبائل ويفتح الباب لتفكيكها وتحويلها الى ملكية فردية هذه الخطوة سهلت بيع الأراضي المستوطنين

طبقت الإدارة الفرنسية سياسية الزجر والإرهاب ضد الأهالي الجزائريين وبالغت في قسوتها واضطهادها لهم فأصدرت في 28جوان 1881 قانون الأهالي أو انديجينا الذي

بمقتضاه تحولت اختصاصات السلطة القضائية الى السلطة الإدارية وأصبح الجزائريين يخضعون لعقوبات جماعية وهذا ما ألحق أضرارا جسيمة لهم وحولهم الى أفراد يعيشون تحت التهديد المستمر والخوف وعدم الثقة بالإضافة الى انعدام روابط الإخوة والتضامن بين الجزائريين نتيجة الرقابة المشددة مما أدى الى انعزال العائلات وتشجيع العداوة بينهم.

يعد قانون الأهالي مجموعة الإجراءات القمعية تهدف الى استعباد الإنسان تحت غطاء قانوني.

كان للقوانين الاستثنائية والأساليب القمعية أثر واضح على المجتمع الجزائري حيث دفعتهم الى هجرة أراضيهم وتخليهم عن هويتهم الإسلامية وتفتيت المجتمع بقطع الروابط الأسرية وتجهيل الجزائريين.

إن هذه القوانين زادت الجزائريين صلابة وتصدو لتلك الإجراءات وزادهم إيمانا بالقضية الجزائرية وضرورة الحصول على الاستقلال.

الملاحق

صورة الإمبراطور نابليون الثالث

الملحق رقم 1 رسالة الامبراطور نابليون الثالث الى الماريشال "بيليسي" 6 فيفري 1863 مترجمة

نص الوثيقة (كما ترجمناه نحن):

باريس في: 06 فيفرييه سيدي الماريشال،

ناقش مجلس الشيوخ مؤخرا باهتمام كبير و نقاش حاد موضوع ملكية العرب، و أعطيت لها ممكانتها اللائقة شاعرين بواجبنا تجاهها باعتبارها من ممتلكاتنا.

عند غزو مدينة الجزائر وعدنا العرب باحترام عقيدتهم و ممتلكاتهم، و هذا الوعد الهام لازلنا نعتبره ساري المفعول، و سأشرفك بتنفيذه كما فعلت مع الأمير عبد القادر. حيث بقي، بفعل وعود حكومتنا السابقة شامخا و شريفا.

و من جهة أخرى، فحتى و لو كانت العدالة غير سائدة، فإن ذلك كان ضروريا من أجل استقرار و ازدهار الجزائر. و تدعيما لانتقال الملكية إلى هؤلاء القادمين. و كيف يمكن العمل من أجل التهدئة و أغلبية الشعب عقولهم مشدوهة إلى ممتلكاتهم؟ ! و كيف يمكن الرفع من الازدهار في ظل أن أغلبية الشعب تعاني من استحالة البيع و الاقتراض؟ ! و أخيرا، كيف يمكن

251

الرفع من مداخيل الدولة و قد خففنا بشكل كبير من الضريبة؟

إننا بالجزائر نحصي ثلاثة ملايين عربي و مائتي ألف أوربي منهم مائة و عشرون ألفا من الفرنسيين. على مساحة تقدر بحوالي 14 مليون هكتار التي تشكل منطقة التل. منها مليونا هكتار يشغلها الأهالي، و مليونان و 690 ألف هكتار تحت سيطرة الدومين، منها 890 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة، و مليون و 800 ألف هكتار من الغابات. فيما استغل الاحتلال الأوربي مساحة 420 ألف هكتار. أما المساحة الباقية فهي مستنقعات و أودية و معابر و أراض بور.

و من بين الأراضي التي وضعت تحت تصرف المعمرين و المقدرة بـ 420 ألف هكتار، باع المستثمرون منها أو أجروا للعرب مساحات معتبرة منها، و ما تبقى منها فهو بعيد كل البعد عن الإنتاجية. و باعتبار أن هذه الأرقام ليست تقريبية، فإنه و رغم الجهود المبذولة من المعمرين و رغم التقدم الحاصل، إلا أننا نعترف بأن فعالية نشاط الأوربيين لا تزال في أدنى مستوياتها، و لكن لا ينبغي أن نعتبر ذلك بمثابة الارضية التي ستتقدهم نشاطهم مع مرور الوقت.

252

دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماروشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863

في ظل هذه النتائج و تحقيقا للمنفعة العامة، فإننا لن نتوانى في حشد الأهالي من أجل السيطرة على مساحات من أراضيهم بغية تحقيق المزيد من الاحتلال.

كما نشير إلى أن مشروع سياسة المحتشدات الذي نال الموافقة بالإجماع قد تم سحبه بعد عرضه على مجلس الدولة.

و عليك اليوم بالمبادرة حتى يتضح للعرب إننا لم نأت إلى الجزائر من أجل الاضطهاد و السلب، و إنما من أجل الوصول بهم إلى رقي الحضارة. و أن أول شرط لقيام المجتمع المتحضر هو احترام حق كل فرد من أفراده.

إن الحق الذي سأعمل عليه، ليس لصالح العرب، فلقد سبق و أن كان السلطان مالكا لكل الإقليم الذي سينتقل إلى سيادتنا ! آه كيف ! لقد وظفت الدولة مصطلحات الدين الإسلامي إزاحة الملاك القدامى للأرض، و باعتبار أن هذه الأرض ستصبح أرضا فرنسية، فإننا مطالبون بتطبيق نفس القوانين التي طبقها الأتراك، و التي تظهر علياءنا الكبير الذي نريد له أن ينتصر. كما علينا دحر الشعب العربي في الصحراء، لأن معاقبته كهنود أمريكا الشمالية أمر مستحيل و غير إنساني.

253

لكل ذلك، علينا بالبحث بكل الإمكانيات لتدجين هذا العرق الذكي، و الذي يتصف بالوفاء و الحراب و خدمة الأرض. لقد كرس قانون 1851 قوانين الملكية و التمتع بالأرض خلال عملية الإخضاع، و لكن هذا التمتع وظف توظيفا سيئا هشط البعض. و قد حان الوقت للخروج من هذه الوضعية غير المستقرة. إن آراضي القبائل معروفة و لابد من تقسيمها على الدواوير حتى نسمح، فيما بعد للإدارة بأخذ المبادرة بكل حكمة من أجل إنشاء الملكية الفردية. إنهم متمسكون بأراضيهم و لكنهم على استعداد لتغيير آرائهم مع تعدد الصفقات و التعامل اليومي مع المعمرين. و في ذلك فعالية كبرى إدخالهم إلى حضارتنا.

إن أرض إفريقيا لا تزال شاسعة و الثروات القابلة للتطوير بها كثيرة، فكل جهد إلا و سيجد مكانا له، و سيطلق العنان للنشاط تبعا لطبيعته و عاداته و احتياجاته.

إن تربية الخيول و المواشي هي نشاطات فلاحية طبيعية لدى الأهالي.

أما الأوربيون فبسبب نشاطهم و ذكائهم، فإنهم توجهوا إلى استغلال الغابات و المناجم و الري و الزراعة الحديثة و استيراد

دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسيي بتاريخ 06 فيفري 1863

المواد الأولية التي هم في حاجة دائمة إليها للنهوض بالنشاطات التي يمارسونها.

و في الجانب المحلي، لابد من حفظ المصالح العامة، و الرفع من مستوى الجانبين، الذهني بواسطة التربية، و المادي بواسطة الأشغال العمومية. و في المقابل لابد من القضاء على قناعاته الأولية من أجل الدخول إلى الحرية.

و من جانب آخر، سيسمح للشركات الأوربية الكبرى ابتداء من الآن، بالعمل في إطار مقاولات الهجرة و الاحتلال، لتكون بمثابة دعم كبير للأفراد الذين هم بدون موارد، و ذلك بتنازلات مجانية.

سيدي الماريشال، تلك هي الطريق التي نتبعها بكل حزم، لأنني أكرر، إن الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام للكلمة. و إنما هي مملكة عربية. فالأهالي كالمعمرين متساوون في الحقوق تحت حمايتي، و إنني إمبراطور العرب، كما إنني إمبراطور الفرنسيين.

هذه الأفكار، و التي هي أفكاركم أيضا، كما هي أفكار وزير الحربية و كل أولئك المناضلين في هذه البلاد، فإن ثمة ثقة تامة تحدونا لإقامة حياة كريمة للعرب. و إنني قد كلفت

255

المصادر العدد 25

الماريشال راندون بتحضير مشروع قرار مشيخي، يكون محوره الأساسي تحويل القبائل أو فرق القبائل المتمسكة بأراضيها إلى سكان مثبتين مهما كان نوع ملكيتهم، سواء أكانت أراض موروثة بصفة تقليدية أو تحت أي صفة كانت.

هذا الأمر الذي يجعلنا لا نفكر بالعودة إلى الوراء، و لا نسبب عرقلة للمصلحة العامة التي لا تتحقق في ظل عدم تطبيق قانون انتزاع الملكية، و هو القانون الذي من شأنه أن يحقق المصلحة الشعبية. و لهذا أطلب منكم أن توافوني بكل الوثائق الإحصائية التي من شأنها أن تنير محادثات مجلس الشيوخ

و بهذا ، سيدي الماريشال، إني أدعو الرب ليحفظك. نابليون[5].

مصطفى عبيد، دراسة في رسالة ...، المرجع السابق ، ص253 وما بعدها .للاطلاع على النسخة الأصلية هي مرفقة مع الترجمة ،ص 270و ما بعدها ....

هذا قانون شرعي يتضمن تثبيت ملكية الاملاك التي يستقر فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام على كافة الحاضرين والغايبين

اما بعد قد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا الطولبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية باتي حجّة كان قد صار ملكها مستقلاً لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور منذ ابتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفاً بالتواتر ثم ان المعاملات والتقسيمات والتفويضات التي قد جَرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد الجزايرية تبقى مقرّرة ثابتة لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

يحدّدون الاراضي التي لاعراب الصحراء والبدو تابعاً يقسمون ارض كل عرش من اعراب بلاد البدو وغيرها من الاوطان القابلة للحراثة ويوزّعونها على الدوابر التي يشتمل عليها العرش المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم تفاوتها على حالتها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوار ويفرزون أقسامها لاهل الدوار واشخاصه ليستقلوا بملكها وذلك التقسيم يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن لانهم لا يشرعون في ذلك الا بعد تبيّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يضبر توزيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في ذلك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلُّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر واشخاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظرًا الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

ان المطالب العشرية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراب المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوقَ الدولة في أملاك المالك وحقوقَ كل من كان مستقلاً بملك عقاره لا تغيّر

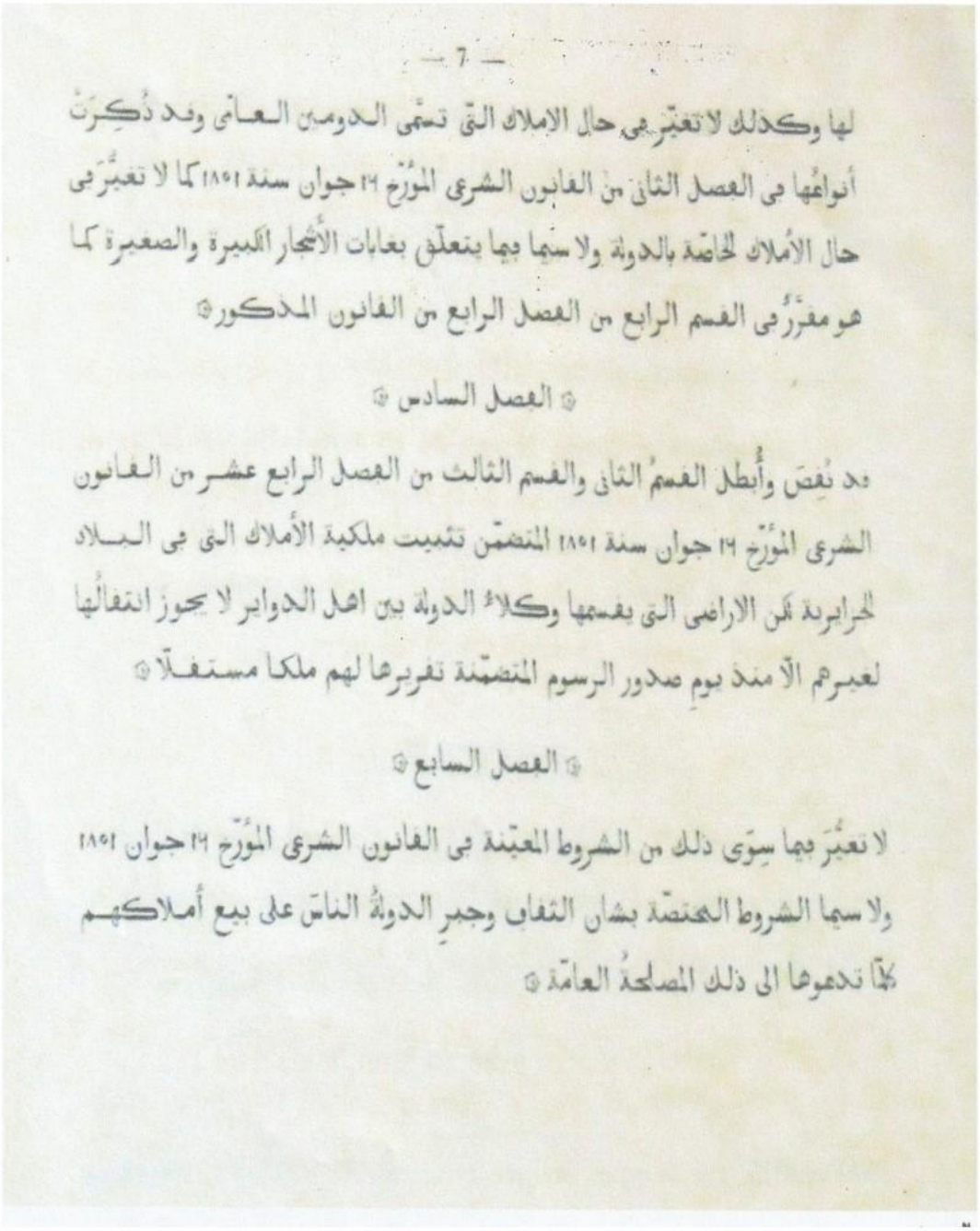

— 7 —

لها وكذلك لا تعتبر في حال الاملاك التي تسمى الدومين العامي وقد ذُكِرَتْ أنواعُها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرخ ٢٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تعتبر في حال الأملاك الخاصة بالدولة ولا سيما فيما يتعلق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرر في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطِلَ القسمُ الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعي المؤرخ ٢٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد الجزايرية من الاراضي التي يقسمها وكلاءُ الدولة بين اهل الدوابر لا يجوز انتقالُها لغيرهم الا منذ يوم صدور الرسوم المتضمنة تقريرها لهم ملكا مستغلا ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تعتبر فيما سِوَى ذلك من الشروط المعتبَرة في القانون الشرعي المؤرخ ٢٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصة بشان الثفاب وجبرِ الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم كلما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامة ۞

نقلا عن صالح حيمر، ص 315-314

الملحق رقم02 :نص مرسوم 14 جويلية 1865 (باللغةالفرنسية).

N°190-SENATUS-CONSULTE sur l'état des personnes

et la naturalisation en Algérie.

Du 14 Juillet 1865.

NAPOLEON, par la grâce du Dieu et la volonté nationale ; Empereur des Français,

A tous présents et à venir, Salut,

A vons SANCTIONNE ET SANTIONNONS ? PROMOLGE ET PROMULGONS ce qui suit :

Extrait du procès verbal du Sénat.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A L'ETAT DES PERSONNES ET A LANATURALISATION EN ALGERIE.

Art.1_ L'indigène Musulman et Français ; néanmoins il continuera d'être régi par la loi Musulman.

Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé a des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demande, être admis,à jouir des droits des citoyen Français ; dans ce cas, il est régi par les lois civiles et politiques de la France.

Art.2_L'indégène israélite et Français ; néanmoins il continu à être régi par son saut personnel.

Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé a des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demande, être admis, à jouir des droits des citoyen Français ; dans ce cas, il est régi par la loi Française.

Art.3_ L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen Français .

Art.4_ La qualité de citoyen Français ne peut être obtenu, conformément aux Articles1,2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'a l'age de vingt et un ans accomplis ; elle est conférée par décret impérial rendu en conseil d'état.

Art .5- Un règlement d'administration publique déterminera :

1°les conditions d'admission, de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélite dans les armées de terre et de mer ;

2°les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes peuvent être nommés en Algérie ;

3°les formes dans lesquelles seront instruites les demandes prévues par les Article 1,2 et 3 du présent sénatus-consulte.

Délibéré et voté en séance, au palis du Sénat , le 05 Juillet 1865.

Le président,

Signé : **TROPLONG**.

Les secrétaires,

Signé : **P.BOUDET**, **DUMAS**, **le comte** de **BEARN**.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Sénateur Secrétaire,

Signé **: P.BOUDET**.

MANDONS et ORDONNONS que les présente, revêtues du sceau de l'état et insérées au Bulletin des lois, soient adressées aux cours aux tribunaux aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre ministre secrétaire d'état au département de la justice et des cultes est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des tuileries ; le 14 Juillet 1945.

Signé **NAPOLEON**.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'Etat

Signé : **E.ROUHER**.

Vu et scellé du grand sceau :

Le garde des sceaux, Ministre secrétaire d'Etat

Au département de la justice et des Cultes,

Signé : J.BAROCHE.

تابع الملحق رقم02– نص مرسوم 14 جويلية 1865 (باللغةالعربية)

– في اليوم 19من ربيع الأول 1282 " 468 " – في 12 أوت سنة 1865.

❖**<u>قانون سلطاني في شأن أحوال أهل الوطن الجزائري وانتسابهم للدولة الفرانساوية</u>:**

نحن نابليون سلطان الفرانساويين بفضل الله وإرادة كافة الجنس الفرنساوي السلام على هو موجود في الحال ومن سيوجد في المآل قد أبرمنا ما سيأتي ذكره مفصلا وأنجزناه تنجيزا تاما.

– **<u>الفصل الأول:</u>** إن المسلمين أهل هذا البر الجزائري فإنهم معدودين من حزب الفرانساوية إلا أن قواعد الشريعة الإسلامية لازالت تجري عليهم كما كانت، وقد يجوز قبولهم في الخدمة العسكرية برا وبحرا كما تجوز توليتهم بالمناصب وتقلدهم بالوظايف في أمور السقيل ببر الجزاير فإذا طلب أحدهم الانتساب الحقيقي للدولة الفرانساوية بحيث يصير كأنه من أبناء جنسها ومنتفع بالحقوق المستفاد بها كل شخص فرانساوي فله ذلك ونلحقه إذ ذاك الشريعة الجارية في دولة فرنسة سواء كان في شأن الحقوق المالية والبدنية أو في شأن حماية الدولة حسبما هو جار بين الفرانساويين.

– **<u>الفصل الثاني:</u>** إن اليهود أهل هذا البر الجزايري فإنهم معدودين من حزب الفرانساوية إلا أن قواعد الشريعة الإسرائيلية لازالت تجري عليهم كما كانت، وقد يجوز قبولهم في الخدمة العسكرية برا وبحرا كما تجوز توليتهم بالمناصب وتقلدهم بالوظايف في أمور السقيل ببر الجزائر فإذا طلب أحدهم الانتساب الحقيقي للدولة الفرانساوية بحيث يصير كأنه من أبناء جنسها ومنتفع بالحقوق المستفاد بها كل شخص فرانساوي فله ذلك وتجري عليه إذ ذاك الشريعة الفرانساوية.

– **<u>الفصل الثالث:</u>** إن الأجنبي الساكن بأرض الجزاير الذي ثبت استقراره فيها مدة ثلاث سنين يجوز له الانتساب للدولة الفرانساوية والانتفاع بالحقوق المعلومة لأبناء جنسها مهما طلب ذلك.

– **<u>الفصل الرابع:</u>** إن الانتساب للدولة الفرانساوية والاعتماد على الحقوق المستفاد بها أبناء جنسها امتثالا للفصل الأول والفصل الثاني والفصل الثالث من هذا القانون السلطاني لا يتصل به أحد إلا من كان في عمره احدى وعشرين سنة كاملة وهذا الانتساب الكلي للدولة الفرانساوية ينجزه قانون سلطاني يصدر بعد مشورة أحد الدواويين العظام بفرانسة المعبر عنه كونسيل ديطا.

– **<u>الفصل الخامس:</u>** سيصدر قانون من ديوان مشورة الدولة بعين كل من يتعلق بالأمور الآتي ذكرها وهي:

<u>أولا:</u> الشروط اللازمة لقبول أهالي هذا البر الجزايري من مسلمين ويهود في الجند العسكري برا أو بحرا وكيفية خدمتهم وارتقائهم بها.

ثانيا: يعين المناصب والوظايف في أمور السقيل التي يجوز لأهل هذا الوطن من المسلمين واليهود التقلد بها في مملكة الجزائر.

ثالثا: يبين الوجوه الواجب اتباعها مهما طلب أحد الانتساب الحقيقي للدولة الفرانساوية حسبما أشار بذلك الفصل الأول والفصل الثاني والفصل الثالث. ومن هذا القانون المعلم بطابع الدولة المحفوظ في الصحيفة المسماة "**بولوتان أوفييسيير**" إلى المحاكم الشرعية الكبرى والصغرى كما يرسل إلى الولاة المتقلدين بتصرفات أحوال الوطن كي يقررونه في سجلاتهم ويقتدون به ويأمرون بالامتثال إليه ثم إن وزيرنا كاتب السر في الشرايع والديانة هو المكلف بالنظر في إفشاء ذلك.

❖كتب بقصر تويلري في باريس يوم الرابع عشر من شهر جويلية سنة 1865.

❖وهنا خط يد حضرة المير وسلطان فرانسة

نابليون

ملاحظة: لقد حافظناعلى اللغة التي كتبها المرسوم في جريدة المبشر، والتي كانت تميل إلى اللغة الدارجة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. محفوظ قداش جزائر الجزائريين – تاريخ الجزائر 1830_ 1962، تر محمد ضعة خاصة بوزارة المجاهدين د،ن د،م. 1996.
2. إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مادة نصره.
3. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج05، ط01، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998.
4. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، ج03، 1998.
5. أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرر 1839 – 1962 دار الغرب الإسلامي، لبنان 2007.
6. أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
7. احمد محساس الاستعمار والمقاومة الجزائرية عالم المعرفة، الجزائر، دار النشر الثقافة.
8. بشير كاشه الفرحى، مختصر وقائع أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830– 1962، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع الروسية، 2007.
9. بن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، ط01، الجزائر، 1972.
10. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من بداية لغاية 1962، د.م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. جمال فنان نصوص سياسة جزائرية في القرن التاسع عشر 1830_1914، د ط، ديوان المطبوعات الجزائر، 2001.

12. جيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج03، د.ط، دار الأئمة، الجزائر، 2010.

13. حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871_1895، د ط، دار الهدى الجزائر 2012.

14. حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871، 1895 د، دار الهدى الجزائر 2012.

15. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830–1871، د.ن، حلب، د.ت.

16. رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

17. رابح لونيسي، بشير بلاح العربي منور وآخرون تاريخ الجزائر المعاصر، 1830– 1989، م ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

18. رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956–1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

19. زوليخة إسماعيلى، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار دزار انفو – الجزائر 2013.

20. سعد الله عمر، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار الهومة، الجزائر، 2007.

21. سعيد بوخاش، الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، د ط، دار تفتليت للنشر، الجزائر.

22. سعيد هزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري فى 1827–1892، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2009.

23. سعيدي مزيان، السياسة الفرنسية في منطقه القبائل ومواقف السكان منها، 1914، ج1 ط1، دار سنجاق، دم، 2010.

24. سيلفي تينو، عدالة غربية، القضاء في حرب التحرير، تر: عمر أحسن، د ط E,P,I,Fطبعة وزارة المجاهدين، 2013.

25. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار، 1827_1871، تر: جمال فاطمي ونادية الأزرق وآخرون، مج 1 دار الأمة، الجزائر 2013.

26. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

27. شارل رويسر أحيرون، الجزائريون المسلمون ج1 وفرنسا، تر، حاج مسعود، دط، دار الرائد للكتاب – الجزائر، 2007.

28. شاوش حباسى، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830–1962، دار هومة، حلب، بيروت.

29. صالح عياد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 _1930 , دط، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

30. صالح فركوس المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسية 814 ق م، 1962 م، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة.

31. صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ط 1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

32. عبد الحميد زورو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

33. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر محاوله لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979.

34. عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية عالم المعرفة، الكويت 1983.

35. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض بان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، 1962 ج1، دن 2005 .

36. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962، ط1 البصائر الجديدة، الجزائر، 2013 .

37. عمار بحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979.

38. عمار عموره، الجزائر بوابه التاريخ ا: لجزائر عامه ما قبل التاريخ الى 1962، ج 1، دار المعرفة الجزائر، 2009 .

39. عميراوي حميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود فعل وطنية في قطاع شرق جزائري بداية الاحتلال، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1948.

40. غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسسته، ط. خاصة، وزارة مجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة وطنية، الجزائر، 1954م.

41. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر فيصل الأحمر، دار القصبة لنشر الجزائر 2005 .

42. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ط01، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

43. محفوظ قداش جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830_1950، ترى، محمد المعراجي، طبيعة خاصه بوزارة المجاهدين د، ن د، م، 1996.

44. محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919 _1939 ج1 تر محمد بن البار، دار الأمة الجزائرية ،2011.

45. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1954 – 1830، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP – الجزائر 2008.

46. محمد البشير الإبراهيمي، لسان جمعية العلماء المسلمين، ط 1، جريدة البصائر العدد 18 – 45، دار الغرب الإسلامي، لبنان 2006.

47. محمد الطاهر على، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، دراسة تاريخية تحليلية دحلب، الجزائر، 2009.

48. محمد العيد مطمر، التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي وآثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس، ع04، ماي 2003.

49. محمد عيساوي، نبيل شريخي الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830_1871، د ط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

50. مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، دط، منشورات APNA الجزائر، ذ ت.

51. مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار الهومة الجزائر، 2018.

52. معاشي جميلة، الأسر المحلة الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط01، قسنطينة.

53. يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر– الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

54. يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، 1954– 1830 د. ط ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1955.

55. يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 1954 ديوان المطبوعات، جامعه الجزائر 05 2007 .

56. يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دط، دار الهدى، الجزائر، 2009.

57. يونس بن بكير الحاج سعيد، تاريخ بني ميزاب – دراسة إجتماعية وإقتصادية وسياسية، ط02، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2006م.

ثانيا: المجلات العلمية:

1. سلامات بن عبد القادر، "ور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال بالجزائر، مجلة البدر، الحجم 03، العدد 03، بنار، 2011.

2. سياعي عبد القادر، برشان محمد، الجزائريون بين الصفة والمواطنة الفرنسية قراءة في مرسوم تجنيس 1865 من المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 4 العدد 8، ديسمبر 2018.

3. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري الفرنسي للجزائر من بداية الاحتلال 1830 إلى بداية الثورة الجزائرية 1954، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول، الجزائر، 2001/2002.

4. كريم ولد النية، سياسة الإخضاع وقوانين الانديجنا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2011.

5. ناصر الدين سعيدوني، الخزينة الجزائرية 1800–1830م، المجلة التاريخية، العدد 03، جانفي 1975، تونس.

ثالثا: الرسائل والأطروحات.

1. بن موسى حمادي جمال، من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، 1850– 1900، مذكره ماجيستير، في التاريخ الحديث والمعاصر جامعه منتوري قسنطينة، 2003– 2004.

2. بورغدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في عماله قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن 19 بشهادة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه منثوري قسنطينة.

3. خديجة عياشى سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03, 2011.

4. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين، المرجع السابق، ص 195.

5. عيسى يريز، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر خلال 1830 _ 1914 رسالة ماجستر جامعة الجزائر، 2008 _2009.

رابعا: الملتقيات:

1. سلسلة المشاريع الوطنية للبحوث المنطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 183.– 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

2. عبد الحميد شيخي فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في الجزائر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره أول نوفمبر 1954 الجزائر دس.

3. عبد الحميد شيخي، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في الجزائر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره أول نوفمبر، 1954، الجزائر، د. س.

خامسا: المراجع الأجنبية

1. Bulletin officiel de de gouvernement général de l'Algérie uniquement année 1865.
2. Charades Roberta Géron, histoire de l'Algérie contemporaine, paris, p, u.k.1964.
3. Le Gouvernement de la défense nationale, décret sur la naturalisation des indégéned musulmans et des étrangers résidant en Algérie.Nº137
4. Mener Ville Dictionnaire de la législati on algérienne, v2eme, 1860-1866, Alger, Paris, 1877.
5. Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854.
6. Sarah Rahoudj, d'ccés la cirtoyemeté française des indigences de l'Afrique Occidentale française et de l'Afrique Équatoriale française sous le tourisme République 1870,1939.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداءات	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 .1850	
• المبحث الأول: السياسة العقارية في الجزائر 1830.1848	6
• المبحث الثاني: السياسة الاجتماعية والثقافية الفرنسية 1830.1848	7
• المبحث الثالث: الأساليب الإدارية الفرنسية 1830. 1848	17
• المبحث الرابع: ردود الشعب الجزائري	29
الفصل الثاني: النظام الإداري في عهد الإمبراطورية الثانية	
• المبحث الأول: التنظيمات الإدارية	34
• المبحث الثاني: وزارة الجزائر والمستعمرات	41
• المبحث الثالث: إلغاء الوزارة والتنظيم الإداري الجديد	52
• المبحث الرابع: القوانين الاستثنائية في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية	58
الفصل الثالث على: الأوضاع الاجتماعية في عهد إمبراطورية الثانية	
• المبحث الأول: قضية التجنس وقانون سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865	71
• المبحث الثاني: الجانب الثقافي	74
• المبحث الثالث: ظروف اجتماعية (الفقر. الوضع الصحي)	75
المبحث الرابع: انهيار الاقتصاد	78
خاتمة	81
الملاحق	97-84

فهرس المحتويات

قائمة المصادر والمراجع	**99-106**
فهرس المحتويات	**108-109**
ملخص الدراسة	**-**

الملخص:

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الإمبراطورية الفرنسية الثانية (عهد نابليون الثالث)، يتبين أن هذه المرحلة شكلت إستمرارا وتعميقا للسياسة الاستعمارية التي بدأت منذ إحتلال الجزائر سنة 1830، مع بعض الخصوصيات التي تميزت بها هذه الحقبة.

لقد إعتمدت فرنسا في هذه الحقبة سياسة مزدوجة تجمع بين:

القمع العسكري والتوسع الإستيطاني: حيث إستمر الجيش الفرنسي في قمع المقاومات الشعبية الجزائرية يهدف إخضاع البلاد بشكل كامل، وتوسيع الرقعة التي يسيطر عليها المستوطنون الفرنسيون. كما تم نزع الأراضي من الجزائريين الأصليين ومنحها للمستوطنين (الكولون).

محاولة إدماج شكلية تميزت هذه الفترة بمحاولة الإمبراطور نابليون الثالث تطبيق سياسة تعرف بسياسة "المملكة العربية "، والتي كانت تسعى من الناحية النظرية إلى حماية حقوق الجزائريين المسلمين وإعطائهم بعض الإمتيازات، إلا أن هذه السياسة بقيت حبيسة الشعارات ولم تطبق على أرض الواقع بفعل معارضة المستوطنين وقادة الجيش.

الكلمات المفتاحية: السياسة، السياسة الاستعمارية، الإمبراطورية الفرنسية الثانية، الجزائر.

Abstract :

Through our study of French colonial policy in Algeria during the Second French Empire (the reign of Napoleon III), it becomes clear that this period represented a continuation and deepening of the colonial policy that began with the occupation of Algeria in 1830, with some distinctive features that distinguished this era.

During this period, France adopted a dual policy combining:

Military repression and colonial expansion : The French army continued to suppress popular Algerian resistance, aiming to completely subjugate the country and expand the area controlled by French settlers.

Land was also confiscated from indigenous Algerians and granted to settlers (colons).

A formal integration attempt characterized this period, marked by Emperor Napoleon III's attempt to implement a policy known as the "Arab Kingdom" policy, which theoretically sought to protect the rights of Muslim Algerians and grant them certain privileges. However, this policy remained confined to slogans and was not implemented on the ground due to opposition from settlers and army leaders.

Keywords : Politics, colonial policy, Second French Empire, Algeria.